



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة



كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أثر المعلومات على ترشيح تقييم السياسات العامة - حالة الجزائر -

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص : سياسات عامة وتنمية

إشراف :

إعداد الطالبة :

□ قروج فتيحة.

* الدكتور جمال زيدان.

أعضاء اللجنة المناقشة

رئيساً.

- - الدكتور ولد صديق ميلود

مشرفاً مقررًا.

- الدكتور زيدان جمال

عضواً مناقشاً.

- الدكتور زبيري رمضان

السنة الجامعية 2014 - 2015 / 1436 - 1437 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

* وقل رب زدني علما *

سورة طه، الآية 114

شكر وتقدير

أحمد الله الذي وفقني في كل شيء وأعانني على إنهاء دراستي وإنجاز هذا العمل، أتقدم إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد على إتمام هذه المذكرة وخصوصاً، الأستاذ المشرف الدكتور "جمال زيدان" الذي لم يبخل علي بتوجيهاته المفيدة وحرصه الدائم على تقديم كل ما هو جاد ومفيد له الشكر على التزامه بمواعيده، حضوره وجديته في متابعة هذا العمل. أغتتم هذه الفرصة كذلك لأوجه شكري الخالص للجنة المناقشة.

*** شكرا لكم أساتذتي ***

أسأل الله التوفيق دائماً إلى ما فيه الخير، وجزاكم الله بكل ما هو طيب....

إهداء

إلى أحب وأعز الناس ... أمي
إلى روح والدي الطاهرة رحمه الله
إلى أخواتي وأبناءهم
إلى قرة العين "جمانة أميرة" و "عمر المختار".
إلى أصدقائي الذين جمعني بهم أيام الدراسة.

أهدي هذا العمل المتواضع

فتيحة

مفلمه

تقييم السياسة العامة هي عملية إدارية وسياسية تعكس المراجعة الدورية والمستمرة التي تقوم بها الحكومة، باعتبارها صانعة للسياسة العامة وتكون وفق منهجية علمية للتعرف على طبيعة العمليات المرتبطة بالسياسات العامة وأثارها، والبرامج الفعلية المرتبطة بالتنفيذ وبالتالي الوقوف على مواطن الخلل والتحكم في المشكلات (تقييم الأداء)، يتبعها إجراء عملية التقييم للسياسات العامة.

وترتبط المعلومات بعملية تقييم السياسة العامة، وتتطلب عملية جمعها من الوكالات والمصادر وصنع خطة منسقة ودقيقة وإجراء معالجة لها خلال تقييمها وتفسيرها والتوصل إلى الاستنتاجات الصحيحة والمساهمة بشكل فعال في عملية تقسيم السياسة العامة، ولذلك من الضروري إيجاد مؤسسات ذات كفاءة عالية تعتمد في منهجيتها على قاعدة معلومات موثوقة لتلبية المتطلبات الأساسية لمؤسسات التقييم، وبما أن المعلومات تقودنا إلى المعرفة، أصبحت القيادة السياسية العليا في أي دولة تضطلع بتنظيم مؤسساتها المعلوماتية والتخطيط لإدارة العمل السياسي عند مواجهة مشكلة أو قضية ما.

وفي ظل التنافس الدولي الحاد تعد المعلومات والمعلوماتية المادة الأولية لأي نشاط إنساني في الاقتصاد والإدارة والتنمية والسياسة.

والذي يهم الموضوع هذا هو كونها مقوم من مقومات السلطة وأهم معيار من معايير التقدم والذي تقاس بعدد بنوك المعلومات وعدد الحواسب المتاحة للسكان وعدد المشتركين بالإنترنت وحجم تدفق المعلومات.



أهمية الموضوع :

إن إبراز أهمية المعلومة في إطار تقييم السياسة العامة يكتسب وزن كبير في ضوء مجموعة من الاعتبارات العلمية والأكاديمية، فمن جهة الاعتبارات العلمية يأتي تأثير وتطور أهمية موضوع السياسات العامة وتقييمها في العلوم السياسية، خاصة بعد ظهور أساليب جديدة فرضتها العولمة كترشيد السياسات ودور التنظيم غير الرسمي في تقييمها والذي يتجسد من خلالها الحكم الراشد، بالإضافة إلى ظهور خطاب سياسي جديد يلح على قيمة المعلومة وحتمية تبني سياسة وطنية معلوماتية.

أما الناحية الأكاديمية تتبلور في فضول معرفة خبايا عملية توظيف المعلومات في مجال تقييم السياسة العامة في الواقع، لأنها في حقل تفاعل دائم بين منتج المعلومة ومقيم السياسة العامة .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة حجم تأثير المعلومات كمقوم من مقومات السلطة في توجيه تقييم السياسات العامة عبر مراحلها، مع إظهار الرابط الجوهرى بين المعلومات وتقييم السياسة العامة ومدى تأثير نظم المعلومات والتقنيات المستخدمة، من خلال إسهام مصادر المعلومات بأنواعها في تدعيم الأسس العلمية السليمة في ترشيد تقييم السياسات العامة. تعد المعلومات والمعلوماتية المادة الأولية لأي نشاط إنساني في كل المجالات السياسية والاقتصادية ... الخ.

وفي ظل العولمة والتقدم التكنولوجي الرهيب تبرز كأهم معيار من معايير التقدم والذي يقاس بعدد بنوك المعلومات، وعدد المشتركين بالانترنت وحجم تدفق المعلومات.

كما أن المعلومة الدقيقة والفورية تقيّد المجتمع بأرشد سياسة عامة وتقييم صائب، والتي تضمن تحقيق الأهداف بفعالية وكفاءة مع رعاية المصالح.

من أهم الأهداف الأساسية لهذه الدراسة ما يلي :

- معرفة مدى تأثير المعلومات في توجيه السياسات العامة إبان أو قبل أو أثناء عملية التقييم.
- إظهار العلاقة بين المعلومات ومقيمي السياسة وتأثير نظم المعلومات والتقنيات المستعملة، والوقوف على مدى مشاركة مصادر المعلومات بأنواعها في بناء الأسس العلمية السليمة في تقييم السياسات العامة.

- إبراز دور المعلومات في بلورة وترشيد التقييم السياسي من خلال دور الهيئات الاستشارية الحكومية والمصادر غير الرسمية كمنبع لها .
- التعرف على مصير المعلومات الصادرة عن هاته الهيئات .

مبررات اختيار الموضوع :

تم اختيار هذا الموضوع كون المعلومات تعتبر القاعدة الأساسية لصناعة وترشيد السياسة العامة، وتصل بجودة عالية وتؤدي الهدف المنشود لا بد من توفير نظم المعلومات الحديثة، تواكب التسارع الجنوني لتدفق المعلومات وتكون بمثابة المصفاة للحصول على المعلومات الآتية والموثوقة، حتى يكون التقييم هادف ومبني على أسس علمية وميدانية،

وبالتالي مساعدة وتوجيه صانع القرار على تقادي الأخطاء، والأخذ بالبدائل القابلة للتطبيق على أرض الواقع، وتتفرع المبررات إلى ذاتية وموضوعية :

أ- المبررات الذاتية :

جاءت الرغبة الذاتية في اختيار الموضوع من التطلعات العلمية في دراسة مواضيع معاصرة، وبشكل الموضوع قيد المعالجة اهتماما خاصا لما للمعلومات من أهمية في ترسيخ الحكم الراشد المنشود، المؤسس على الشفافية والمساءلة والمساواة من خلال تكنولوجيات المعلومات.

ب - المبررات الموضوعية :

من أسباب تفضيل هذا الموضوع، كونه من المواضيع التي لا يزال يثار حولها جدل كبير من قبل الدارسين والباحثين في حقل العلوم السياسية. بالاضافة إلى أن اختيار المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي كمؤسسة استشارية كونه مصدر رسمي للمعلومة .

أدبيات الدراسة :

من أهم الأدبيات المتخصصة والإسهامات في حقل السياسات العامة وبالخصوص موضوع تقييم السياسات العامة هو ما جاء به كل من :

- كتاب للدكتور عبد الفتاح ياغي بعنوان " السياسات العامة " النظرية والتطبيق"، قدم

فيه تعريف شامل حول تقييم السياسة العامة وبين الفرق بين عملية التقييم والدراسة من حيث الهدف والمخرجات والعمليات، كذلك من حيث المعايير وتعميم النتائج، كما أشار إلى التقييم

الرسمي والتقييم غير الرسمي وأنواع التقييم، وكل العوامل التي تؤثر على قياس نتائج السياسة العامة وتقييمها .

- كتاب للأستاذ الدكتور محمد الوردى والدكتور لازم المالكي بعنوان **المعلومات والمجتمع** والذي أعطى فيه المؤلفين تحليلاً على الجوانب النظرية للمعلومات، والدور الاجتماعي للمعلومة في تنمية قدرات الفرد والمجتمع وتشكيل معارف وخبرات حول القضايا التي يواجهها، والأهم في هذا الكتاب هو قضية استثمار المعلومات في عملية التنمية كمورد استراتيجي حيوي، وربط هذا كله بواقع الأقطار العربية .

- كتب للأستاذ محمد قاسم القريوتي بعنوان **"رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة"** ، يبين فيه أهمية تقييم السياسات العامة ومجالات تقييمها وكذلك الفواعل المؤثرة في تقييم السياسات العامة وأهم الأساليب المتبعة في ذلك .

الإشكالية :

التقييم هو القياس للتأكد من أن الأداء الفعلي للعمل يوافق معايير الأداء، يعتبر التقييم مطلب حتمي لكي تحقق السياسة أهدافها، ويزيد من تأثير الخدمات التي تقدمها السياسات العامة للفئات المستفيدة، فتقييم المخرجات شيء ضروري بالنسبة لها حتى تتمكن من التأكد من أنها تساعد وتخدم فئاتها المستهدفة ولتقليل نسبة الخطأ.

وللمعلومات دور بارز في توجيه التقييم نحو أهداف منشودة تمتاز بالعقلانية والرشد.



ويرجع مستوى رشد التقييم تبعاً لمدى دقة المعلومة، هذا الطرح الذي يقودنا إلى السؤال المحوري التالي : إلى أي مدى يمكن للمعلومات أن تكون مقاييس وميكانيزمات أساسية لترشيد تقييم السياسة العامة؟

التساؤلات الفرعية :

تتفرع الإشكالية المطروحة إلى تساؤلات جزئية كالآتي:

- هل تعتبر المعلومة مادة أولية لتقييم السياسة العامة ؟
- إلى أي حد تساهم المعلومات في ترشيد التقييم؟
- ما مصير المعلومات والاستشارات والبيانات الصادرة من الهيئات الاستشارية الحكومية في الجزائر؟

- ما مدى تأثير الهيئات الحكومية كمصدر رسمي والهيئات غير الرسمية في تقييم السياسة العامة ؟

- هل تعد هذه المصادر قنوات دقيقة لنقل المعلومات ؟

الفرضيات :

تحدد فرضيات الدراسة كالآتي :

الفرضية الأولى : التقييم حتمي وضروري لتحسين مناهج وآليات إيصال الخدمة للفئات المستفيدة.

الفرضية الثانية : نظم المعلومات تزيد من فعالية المعلومات ودقتها.

الفرضية الثالثة : إن مصداقية وأنية المعلومات ترشد السياسات العامة.

الفرضية الرابعة: يعتبر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي القاعدة الأساسية لترشيد السياسات العامة في الجزائر.

الإطار المنهجي:

للإجابة على هذه الإشكالية تم الاستعانة بالمنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة حتى يتسنى فهم الموضوع محل الدراسة، واستخراج العناصر التي يمكن إسقاطها على الحالة المدروسة.

أ - المنهج التاريخي:

تم العمل بهذا المنهج لأنه يتناسب مع البحث من خلال معرفة التطور التاريخي للتقييم وتوضيح دوره في ترشيد السياسة العامة.

ب - منهج دراسة الحالة :

لغرض جعل الدراسة أكثر صلة بالواقع ونابعة من تقييم السياسات العامة في الجزائر من ناحية اعتمادها على المعلومات ودورها في ترشيد تقييم هذه السياسات ، وذلك من خلال إبراز دور المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي كهيئة استشارية حكومية من شأنها تقييم السياسات العامة وتقديم استشارات حكومية في مجال اختصاصها ودور الفواعل غير الرسمية كطرف فرضته الحكومة لترشيد السياسات العامة .

الإقتربات المنهجية:

أ - اقترب تحليل الأثر : هو التركيز في التقييم على العائد المترتب عن تطبيق السياسة العامة، أي مختلف التأثيرات التي تحدث جراء تطبيق السياسة العامة، مع العلم أن كل

المنجزات المحققة (المخرجات) تعكس بطريقة مباشرة او غير مباشرة الآثار المترتبة (Impact).

يتكون من خمسة مكونات أساسية تخضع جميعها للتقييم باعتبار التقييم عملية مستمرة تبدأ قبل السياسات وأثناءها وبعدها وهذه المكونات هي: المدخلات (Imput) والأنشطة (Activity) والمخرجات (Output) والعوائد والآثار .

و المدخلات هي الموارد المستخدمة لتنفيذ سياسة ما كالموارد المالية الموجهة لبرنامج معين، والأنشطة هي ما يتم عمله في إطار سياسي كعمليات التدريب أو التعليم التي تنظم لتحقيق نتائج معينة تستهدفها السياسة.

ب - اقتراب الاتصال : باعتبار نظام الاتصال في حد ذاته نظام للمعلومات تم استخدام هذا لمعرفة ما قد ينشأ خلال تقييم السياسات العامة من علاقات أو قنوات لتدفق المعلومات .

ج - اقتراب إدارة شون الدولة والمجتمع :

تم الاستعانة بهذا المدخل المنهجي لدراسة وتقييم السياسة العامة في الجزائر من خلال الوقوف على الدور الاستشاري للفواعل والمصادر الرسمية وغير الرسمية في تقييم السياسة العامة، وتوضيح شبكة العلاقات والتفاعلات فيها والذي يطلق عليها شبكة السياسة Policy Network ، وذلك لتوضيح كيفية المشاركة والتنسيق فيما بينها للوصول إلى تقييم سياسة عامة جزائرية رشيدة .

الإطار الإبتيمولوجي:

تم في هذا العمل استعمال مجموعة من المفاهيم والمصطلحات التي يجب توضيحها، وهي كالآتي :

أ- تقييم السياسة العامة :

يعرف التقييم على أنه أداة أو وسيلة لتحسين القدرة على تعلم القيام بإصلاحات فعالة وتحديد الأهداف القابلة للإنجاز وينطبق التقييم على ثلاثة أمور (البرامج - السياسات والمشاريع) .

ب- المعلوماتية :

هي تسمية لاتينية المصدر تعني أتمتة المعلومات وبدلها في المجتمعات الأنجلوسكسونية (تقانة المعلومات) والغاية من الاصطلاحين واحدة .

ج - نظم المعلومات: هي التنظيمات و الإجراءات والقواعد والمبادئ العملية لتشغيل

البيانات والتي تختص بتجميع البيانات وتشغيلها وتخزينها، وتقديمها في صور متعددة طبقا للموقف واحتياجاته.

د- المعرفة : هي عبارة عن معلومات بالإضافة إلى الروابط السببية التي تساعد في

إعطاء معنى للمعلومات، وتتكفل إدارة المعرفة بتفصيل هذه الروابط ، فهي تعني مزيد من الخبرات والمعلومات الجديدة المتضمنة في المنظمة والمجتمع .

هـ- شبكة المعلومات : هي شبكة تحتوي على معلومات لمختلف المجالات السياسة

والاقتصادية والعلمية والعسكرية... إلخ ، والغاية منها تسهيل تداول هذه المعلومات بين

المستخدمين أو مقيمي السياسات العامة من خلال ربط أجهزة الحواسيب فيما بينها لتكوين شبكة معلومات .

صعوبات الدراسة :

لكل بحث صعوبات تواجه الباحث، إلا أن هذه الأخيرة قد تعد من المحفزات والمقومات التي تجعل الباحث يواجه أنواع من المشكلات مهما كانت ومن أهمها ما يلي:

- قلة أو ندرة الكتب التي تتناول موضوع تقييم السياسة العامة في الجزائر، خاصة فيما يخص دور الهيئات الاستشارية .

- صعوبة الحصول على المعلومات والتقارير الميدانية من مراكز صنع القرار عن الدور الذي تلعبه الفواعل الغير رسمية في تقييم السياسات العامة عن طريق نقل المعلومة .

ولكن الرجاء والأمنية هو التوفيق في معالجة هذه الدراسة المتواضعة والتي تحتوي على طرح لواقع المعلومة ودورها في ترشيد السياسة العامة في الجزائر.

هندسة الخطة :

تمت هذه الدراسة وفق خطة منهجية متسلسلة بدءا بالمقدمة إلى موضوع الدراسة والمقسم إلى فصلين ، كل فصل مقسم إلى مباحث ثم خلاصة كحوصلة عامة عن الموضوع ككل .

اهتم الفصل الأول بالإطار المفاهيمي للمعلومات من خلال ذكر المفاهيم الأساسية للمعلومات، علم المعلومات، الخصائص الأساسية للمعلومات، أهمية المعلومات، نظم

المعلومات وخصائصها، وعالج المبحث الثاني تعريف تقييم السياسة العامة، دوافع ومستويات التقييم، العوامل المؤثرة في تقييم السياسة العامة ، مراحل وأنواع التقييم.

وتطرق الفصل الثاني إلى تحليل دور المجلس الاقتصادي الاجتماعي من خلال إظهار
في المبحث الأول الطبيعة القانونية للمجلس، وتنظيمه، آليات عمله ن دوره الاستشاري في تقييم السياسة العامة في الجزائر وفي المبحث الثاني تمت دراسة دور مراكز البحوث والدراسات، دور النقابات ثم تأثير وسائل الإعلام كمصادر غير رسمية في تقييم السياسة العامة في الجزائر،
والنهاية كانت بخاتمة منهجية أمت بأهم الخلاصات المتحصل عليها في معالجة الموضوع .

فصل أول

الإطار المفاهيمي للمعلومات

يعتبر التقييم مرحلة من مراحل صنع السياسات العامة تلي مرحلة تنفيذ السياسة العامة بما يسمى ردود الأفعال والغاية من التقييم هي ضمان فعالية عمل الحكومة وقدرتها على تبني سياسات ناجحة.

لكن لم يحظ موضوع تقييم السياسة العامة بالاهتمام اللازم من قبل السياسيين في الدول المتخلفة، رغم أهميته البالغة، وذلك لصعوبته مما يفسر ضعف مكون التقييم أو غيابه، وذلك راجع لعدة أسباب منها : تخلف أساليب البحث الاجتماعي وصعوبة تطبيق أساليب التقييم الدقيقة على السياسات العامة، لأنها تتفاعل مع بيئة اجتماعية واقتصادية في غاية التعقيد، عندها يدخل التقييم نطاق تحليل الواقع الاجتماعي حيث يمكن التعرف على العلاقة بين النتائج النهائية للسياسة العامة في تفاعلها مع البيئة الاجتماعية وبين أنشطة البرامج التنفيذية ونتائجها المباشرة.

ومع مرور الوقت وتفاقم الأزمات أصبحت غاية السياسيين تنصب على تعيين أهداف المجتمع كالبحت عن السلطة والنفوذ والاستقرار و الرفاه الاجتماعي، وخلال مسيرتهم البحثية هاته برزت المعلومات كأقوى مقومات النفوذ والقوة من تدعيم تقييم السياسات العامة.

إذ أظهرت الخبرة العملية بشتى ميادين السياسة والإدارة والبناء التنموي الحاجة الملحة للمعلومات في سياق تقييم السياسات العامة، حيث تتوقف نوعية ومصداقية أي تقييم على طبيعة ما توافر من معلومات، والواقع أن الاهتمام بالمعلومات أخذ يتزايد تحت تأثير ما يتحقق من تطورات فعلية في مختلف مجالات البناء الاقتصادي والاجتماعي، واتساع مهام الإدارة

والسياسة بالإضافة إلى المتغيرات العالمية المتسارعة وما تحدثه ثورة المعلومات من انعكاسات شاملة على جميع جوانب الحياة الإنسانية.

ولأهمية الموضوع تم تقسيم الفصل إلى مبحثين ركز الأول على الإطار المفاهيمي للمعلومات (مفاهيم أساسية للمعلومات، علم المعلومات، خصائصها الأساسية، أهمية المعلومات، نظم المعلومات وخصائصها) أما الثاني فخصص لمفهوم تقييم السياسة العامة، دوافعه، مستوياته، العوامل المؤثرة فيه، مراحل وأنواعه.

والفصل الثاني خصص لدراسة دور كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومراكز البحوث وكذلك دور النقابات ووسائل الإعلام في تقييم السياسة العامة في الجزائر ونهاية هذا العمل كانت بخاتمة منهجية تناولت أهم الخلاصات والاستنتاجات المتوصل إليها.

مبحث أول : الإطار المفاهيمي للمعلومات

أصبح من الضرورة الملحة على المجتمع الاعتماد بالدرجة الأولى على المد المعلوماتي (باليانات والمعطيات)، خاصة بعد ظهور الأجهزة الالكترونية المستخدمة في تكنولوجيا المعلومات من حيث طرق تجميعها ومعالجتها وحفظها واسترجاعها والسرعة والوقت المناسبين، وبذلك أصبحت المعلومات وسيلة ذات أهمية بالغة في المساعدة على تقييم السياسات العامة من أجل الوصول إلى الغاية المسطرة .

كما تبرز الحاجة إلى المعلومات في كل أوجه النشاطات الإنسانية، والسياسية والاقتصادية، الاجتماعية والعسكرية والعلمية، الترفيهية، حيث نعيش عصر تفجر المعلومات. كما أن المعلومات أصبحت هامة وضرورية جدا لكل المؤسسات الحكومية والمنظمات وذلك لزيادة التعقيد في مهام الأعمال التنظيمية و الإستراتيجية، التخطيطية بفعل المتغيرات والتقلبات البيئية والسياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والتكنولوجية... الخ. وزيادة أهميتها في تعزيز النفوذ والمعرفة، حيث أصبحت المعلومات اليوم تشكل مصدر للقوة، ومورد استراتيجي لحفظ المصالح وإقامة التوازنات. حيث تواجه الحكومات اليوم أكبر تحدي والذي يكمن في كيفية استخدام تكنولوجيات المعلومات والاستفادة منها.

ونظرا لقاعدتها الواسعة فقد تطورت مفاهيمها، وظهرت مصطلحات كثيرة ارتبطت بها، وتزايد الاهتمام بها وسوف يتضمن هذا المبحث كل الجوانب المتصلة بالمعلومات.

1- مفاهيم أساسية حول المعلومة وعلم المعلومات

أصبحت المعلومات علما شأنه في ذلك شأن أي علم يتصل بالقوى السياسية والاجتماعية، وذلك نتيجة تعقد مشكلات الحياة و التطور السريع للتكنولوجيا، ونمو المعرفة، والتقدم السريع للعالم الحديث، وانطلاقا من هذا سنحدد المقصود بالمعلومات، علم المعلومات ... الخ.

1-1- المعنى اللغوي :

اختلفت الكتابات و الآراء العلمية و الدراسات و البحوث حول مفهوم وتعريف المعلومات.

تعرف المعلومات لغة بأنها : "إحدى المفردات المشتقة من (علم) و تتسم بثراء مفرداتها و تنوع معانيها، فهي تتصل بعدة معاني، منها العلم، المعرفة، و التعليم، والدراسة، والإحاطة، والإدراك، واليقين، والإرشاد، والوعي، والإعلام، والشهرة، و التميز، والتيسير، وتحديد المعالم. وغير ذلك من المعاني المتصلة بوظائف العقل و ما يتم الحصول عليه وتلقيه بالبحث أو الدراسة، أو التوجيه"¹.

يعود تحليل أصول اصطلاح المعلومات إلى "الأصل اللاتيني للعناصر التي يتألف منها هذا الاصطلاح، فكلمة (Forma) تعني مظهرا، أو صورة، أو إشارة، أو قاعدة، أو نهجا. أما كلمة (Formatio) فتعني إبداعا، أو تشكيلا، أو تمثيلا وصفيا. و يأتي الفعل اللاتيني (Former) لوصف فعل يمارسه المرء بقصد صياغة، أو تشكيل، أو تصوير، أو تمثيل،

¹ أحمد بدر. علم المعلومات و المكتبات دراسات في النظرية و الارتباطات الموضوعية. القاهرة: دار غريب، 1996. ص 6.

بغرض تعليم الغير، أو تثقيفه، و إرشاده و توجيهه، أو ترسيخ مفهوم. و يأتي المصدر (in)،
ليمنح المفردة اللغوية التي يصاحبها سمة المكان، أو الفضاء، أو التعلق بالزمان¹.

والمعاني التي يحملها اصطلاح (Information)، و التي تقابلها بالعربية كلمة
معلومات، فهذه الكلمة الإنجليزية مشتقة من اللاتينية (informatio)، و التي كانت تعني في
الأصل عملية الاتصال أو ما يتم إيصاله².

ومن أهم الكلمات الانجليزية المتصلة بكلمة (Information) معلومات هي كلمة
(enlightenment) بمعنى التنوير أو التتور، (knowledge) بمعنى المعرفة أو العلم أو
الدراية أو الإطلاع³، و (publicity) بمعنى الشيوخ أو العلنية أو الشهرة
و (communication) بمعنى الاتصال أو الرسالة أو تبادل الأفكار أو البيان و غير ذلك من
المفردات المتصلة بالفكر، العقل، الفطنة، الذكاء و تبادل المعلومات و نقلها. ويتضح من خلال
هذه المعاني ثراء مفردة المعلومات و غناها و ارتباطها بمفردات و معاني كثيرة⁴.

كما يستعرض " المنجد " التعريف التالي للفظ معلومات : " كل ما يعرفه الإنسان عن
قضية، عن حادث "، و يقدم " لاروس " : المعجم العربي الحديث التعريف التالي : المعلومات
هي الأخبار، و التحقيقات، أو كل ما يؤدي إلى كشف الحقائق و إيضاح الأمور. و يشير
قاموس مصطلحات المكتبات و المعلومات إلى المعاني الثلاث التالية للمعلومات: الحقائق

¹ حسن مظفر الرزق. الفضاء المعلوماتي. ط 1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007. ص 57.

² زياد محمد الشрман. مقدمة في نظم المعلومات الإدارية MIS. ط 1. عمان: دار صفاء للنشر و التوزيع، 2004. ص 13.

³ عماد عبد الوهاب الصباغ. علم المعلومات Information Science. عمان: دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2004. ص 19.

⁴ زكي حسين الوردى، جميل لازم المالكي. المعلومات و المجتمع. ط 1. عمان: مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، 2006. ص 22.

الموصلة و رسالة تستخدم لتمثيل حقيقة أو مفهوم باستخدام وحدة و عملية توصيل حقائق أو مفاهيم من أجل زيادة المعرفة¹.

وجاء في المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات المفاهيم الآتية للمعلومات :

أ- البيانات التي تمت معالجتها لتحقيق هدف معين أو استعمال محدد لأغراض اتخاذ القرارات، أي البيانات التي أصبح لها قيمة بعد تحليلها و تفسيرها أو في تجميعها بأي شكل من الأشكال التي يمكن تداولها و تسجيلها و نشرها و توزيعها في صورة غير رسمية أو رسمية.

ب- المقدمات الجوهرية في أي نظام للتحكم².

ج- المفهوم المتصل بالبيانات نتيجة لتجميعها و تناولها.

د- بيانات مجهزة و مقيمة خاصة إذا تم استقائها من الوثائق و الأشكال³.

1-2- المعنى الاصطلاحي للمعلومات :

المعلومات هي "ذلك الشيء الذي يغير الحالة المعرفية للشخص في موضوع ما"⁴.

حيث يعتبر البعض أن المعلومة اصطلاحا هي : " كل مصطلح أو ناتج بحثي يؤثر على ما

قبله و ما بعده، و يعتبر في اعتقاد سابق أو يؤكده أو يطوره"⁵.

1 <http://www.alyaseer.net/vb/showthread.php?t=16536>

2 شعبان عبد العزيز خليفة. قاموس البنهاوي الموسوعي في مصطلحات المكتبات و المعلومات. القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، 1991. ص 678.

3 أحمد محمد الشابي. المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات و المعلومات. الرياض: دار المريخ، 1988. ص 569.

4 لانكستر ولفرد. نظم استرجاع المعلومات. (ترجمة: حشمت قاسم). القاهرة: مكتب غريب، 1981. ص ص 35-36.

5 عادل فهمي بدر. بنوك المعلومات و أثرها على التنمية الشاملة -المنظمة العربية للعلوم الإدارية-. عمان: شركة الشرق الأوسط للطباعة، 1986. ص 13.

أما عند "ديمسكي" "Dimski" فهي: "البيانات التي يمكن أن تغير من تقديرات متخذ القرار"¹، أما "دانزين" "Danzin" فيعرف المعلومات بأنها: "عبارة عن كل إشارة قادرة على تحويل رأي أو تغير ثبوت تنظيم أو إطلاق برنامج أو بإمكانها أن تسجل في الذاكرة"²، في حين يرى ميلس Mélse أن: "المعلومات بالنسبة للكائن الحي أو لأي هيكل رسالة أو إدراك ينجم عنه أثر على سلوكه أو حالته المعرفية"³.

أما من وجهة نظر رجال الإعلام فينظر "باكلاوند" "Buckland" إلى المعلومات على أساس أن لها ثلاث استخدامات رسمية :

- المعلومات كعملية هي أنها فعل الإعلام، أي رمز تعبيرى يسمح بالاتصال.
- المعلومة كمعرفة للدلالة على ما تم إدراكه من المعلومات كعملية.
- المعلومات كشيء، أي توصيلها أو تمثيلها بطريقة مادية⁴.

فيما عبر عنها كل من قنديلجي و السامرائي بأنها : " عبارة عن بيانات تم معالجتها بغرض تحقيق هدف معين يقود إلى اتخاذ قرار، وتوصيل الحقائق و المفاهيم إلى الأفراد من أجل زيادة معرفتهم. فهي مجموعة البيانات المنظمة والمنسقة بطريقة توليفية مناسبة بحيث

¹ صلاح الدين عبد المنعم مبارك. اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية و الإدارية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2001. ص 123.

² فيصل السايغي. أنظمة المعلومات: استخداماتها، فوائدها و تأثيرها على تنافسية المؤسسة. مذكرة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير - جامعة باتنة، 2001. ص 58.

³ Jacque Melese, approche systémiques des organisations, les éditions d'organisation, Paris, 1992, p 16.

⁴ زكي حسين الوردى، جميل لازم المالكي. مرجع سابق. ص 25.

تعطي معنى خاص و تركيبية متجانسة من الأفكار و المفاهيم تمكن الإنسان من الاستفادة منها في الوصول إلى المعرفة و اكتشافها¹.

بينما يشير الدكتور حشمت قاسم إلى أن : " المعلومات ظاهرة أساسية، و مادة أولية ومورد لا غنى عنه في كافة النشاطات البشرية"². في حين وصفها عبد الغفور عبد الفتاح بأنها: "هي أي مادة موجودة في حيز الفضاء وفي المجال الحاسوبي، إدخال المعلومات ومعالجتها واسترجاعها وتخزينها واستخدامها بجميع أنواعها النصية والصوتية والتصويرية البيانية، معلومات مفيدة تدل على معنى تحققت نتائجها من خلال معالجة البيانات الخام في نظام حاسوبي، و لها معنى و إفادة"³.

وعند علماء السياسة فكلمة معلومات يمكن أن تحدث وقعا أكثر تباينا، حيث يرى "لوكاس" "lucas" أن المعلومة : " تعبر عن حقيقة أو ملاحظة أو رأي أو إدراك لشيء محسوس أو غير محسوس يستخدم في تقليل عدم التأكد بالنسبة لحالة أو حدث معين و يضيف إلى معرفة الفرد أو الجماعة..."⁴. و في نفس السياق يؤكد " ألن كنت " " A. Kent " أن المعلومات: "هي أية معارف مسجلة يمكن أن يستفيد منها أي مسؤول في عملية اتخاذ القرارات، ويمكن لهذه

¹ عامر قندلجي و إيمان فاضل السامرائي. تكنولوجيا المعلومات و تطبيقاتها. عمان: مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، 2002. ص 28.

² حشمت قاسم. مدخل لدراسة المكتبات و علم المعلومات. القاهرة: دار غريب، 1990. ص 26.

³ عبد الغفور عبد الفتاح. معجم مصطلحات المكتبات و المعلومات. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2000. ص 155.

⁴ كامل السيد غراب، فادية محمد حجازي. نظم المعلومات الإدارية -مدخل تحليلي-. ط 1. الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1998. ص 28.

المعرفة المسجلة أن توجد في أنواع مختلفة من المصادر كالمراسلات، و تقارير الجرد، و البحوث، و المقالات و الدوريات، و أي إنتاج فكري¹.

وختاما نشير إلى أن المعلومة تحظى بأهمية بالغة من لدن علماء الاجتماع حيث تعتبر رمز من رموز الاتصال بين الأفراد وكذلك مضمون الرسالة الاتصالية، وتمثل أيضا البنية المعرفية للفرد أو المجتمع².

1-3- علم المعلومات:

يبحث علم المعلومات في طبيعة ومكونات وخلفيات وسلوكيات المعلومات، وطرق بثها وانسيابها، و أساليب إدارتها والاستفادة منها والسيطرة عليها. كما أن هذا العلم يشكل نقطة تقاطع عدد من التخصصات العلمية والتكنولوجية³. ويشير عماد الصباغ أن استخدم مصطلح علم المعلومات كان للمرة الأولى أثناء انعقاد المؤتمر العالمي للمعلومات العلمية في واشنطن في سنة 1959.

1-4- مفهوم علم المعلومات :

يوجد العديد من الإسهامات من جانب علماء المعلومات لاقتراح بناء أساسي للمعلومات ونذكر منهم "بروكس" "Brookes" و"كليفردون" "Cleverdon"، و"فيروثورن" "Fairthrne" و "جارفيلد" "Garfied"، و"فيكوري" "Vickory"، وغيرهم... الخ. وكذلك الجمعية الأمريكية لعلم

¹ أبو بكر محمد الهوش. دراسات في نظم و شبكات المعلومات. ط 1. القاهرة: مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، 1996. ص 18.

² صلاح الدين الكبيسي. إدارة المعرفة. مراجعة: سعد زناد المحياوي. القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005. ص 9.

³ عماد عبد الوهاب الصباغ. مرجع سابق. ص - ص 45-50.

المعلومات "Asis" عام 1968. وإسهامات الباحث "ساراسيفيك" "Saracevic" 1990 الذي وضع خريطة المستقبل لعلم المعلومات حيث حاول الرجوع إلى بدايته كتخصص مستقل، ليليه بعد ذلك الباحث "لي" "Lai" عام 1994، ثم "هانسون" "Hanson" عام 1994، و التي أرست قواعد علم المعلومات¹.

ولخص بلكين belkin مفهوم علم المعلومات كالاتي:

1. المعلومات في نظم الاتصال المعرفي الإنساني،

2. فكرة المعلومات المرغوبة،

3. فاعلية نظم المعلومات و نقل المعلومات،

4. العلاقة بين المعلومات و مولدها،

5. العلاقة بين المعلومات و المستفيد منها².

وذكر أنطوان بطرس المصطلح بأنه يضم :

- يضم الشبكات و مواقع الفاعلين و المنظمات و المؤسسات في المجتمع.
- وجود اختلافات هامة بين الشبكات فيما يخص الأهمية البنائية للانسياب الحاصل للمعلومات لأجل نظام ما و لأهدافه.
- تفاوت القوة و التحكم و السيطرة على المعلومات في الشبكات³.

¹ أنتوني ديونز. علم المعلومات و التكامل المعرفي. تعريب و إضافة : محمد فتحي عبد الهادي. القاهرة: دار قباء، 1998. ص 26

² حشمت قاسم. مرجع سابق. ص 18.

³ أنطوان بطرس. المعلوماتية على مشارف القرن الحادي و العشرون. بيروت: مكتبة لبنان، 1998. ص 421.

مطلب ثاني : خصائص وأهمية المعلومات.

تعتبر المعلومات جزءا لا يتجزأ من جميع الخبرات الإنسانية، ومن الجوانب الأساسية للحياة نفسها، لأنها أصبحت علما شأنه في ذلك شأن أي علم يتصل بالقوى السياسية، والاجتماعية، وذلك نتيجة تعدد مشكلات الحياة والتطور السريع للتكنولوجيا، ونمو المعرفة والتقدم السريع للعالم الحديث، ومن خصائصها:

1-المنظور الأول : خصائص المعلومات من حيث طبيعتها.

اجتهد الباحث "برامان" "Braman S. 1969" التوفيق بين المدخل الموضوعي والذاتي

في تحديد خصائص المعلومات بالنسبة لحقل السياسة المعلوماتية.

وهذه الخصائص عبر عنها بطبيعة المعلومات، و التي يمكن أخذها في الحسبان عند

وضع أي سياسة معلوماتية أو عند أي تحليل للمعلومات¹.

- المعلومات كمورد **resours** : هي عبارة عن مادة خام يستخلص منها عن طريق المعالجة

حقائق أخرى عن أحداث أو قضايا معينة، إذ أصبحت المعلومات أحد الموارد الإستراتيجية

للمنظمة لتحقيق أهدافها، كما أصبحت مورد للدولة و الحكومة يساعد على اتخاذ القرارات

¹ فيصل السايغي. مرجع سابق. ص 59.

الرشيدة للمحافظة على استمرار و استقرار النظام، " McGarry " في تحديده لخصائص المعلومات خلال الثمانينات¹.

- **المعلومات كسلعة commodity** : تكتسي المعلومات قيمة اقتصادية، من حيث التسارع على امتلاكها من خلال اقتناء الكتاب الذي يعد وعاء للمنتوج المعرفي أو حتى من خلال اللجوء إلى خدمات المؤسسات الاستشارية حكومية كانت أو خاصة، هذا نمط الذي توسع استخدامه بين الشركات والمؤسسات الكبرى في الدول المتقدمة لضمان الاستمرار ولتحقيق الميزة التنافسية، والذي عبر عنه الاقتصادي " لامبرتون " " D. Lamberton " بقوله : " في عالم ... نجد فيه أن كل مؤسسة (هيئة) مرغمة على اتخاذ قرارات مصيرية لتحقيق أعلى معدلات الكفاءة، فإن اتخاذ مثل هذه القرارات يدفع للاهتمام بالمعلومات بحيث يصبح توفيرها واختزانها و الإفادة منها، نشاطا استثماريا أساسيا...².

- **المعلومات كطاقة** : تعتبر المعارف طاقة الفرد على التعامل مع مشاكل الحياة و هذا ينطبق حتى على المستوى أي نظام سواء كان مؤسسة، أو حكومة، دولة، كونها تشكل مدخلات هذه الأنظمة والتي تتطلب المعالجة للخروج بقرارات، إذ أصبحت أحد أهم مقومات السلطة، ومن ثم فهي الطاقة المحركة للعملية السياسية³.

¹ حشمت قاسم. مرجع سابق. ص 31.

² محمد فتحي عبد الهادي. مجتمع المعلومات بين النظرية و التطبيق. ط 1. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2007. ص 45.

³ علاء السالمي و عثمان الكيلاني و هلال البياتي. أساسيات نظم المعلومات الإدارية. عمان: دار المناهج للنشر و التوزيع، 2006. ص 22.

- المعلومات كاتصال : في كثير من الأحيان تتم المرادفة بين المعلومات والاتصال، كون أن الاتصال يشكل التعرض إلى سبيل لا ينقطع من رسائل ت المعلومات¹.

2- المنظور الثاني : خصائص المعلومات من منظور الحداثة

أفرزت التطورات المتسارعة والفضاء المعلوماتي خصائص كثيرة للمعلومات أهمها²:

- التميع والسيولة، فالمعلومات ذات قدرة هائلة على التشكيل (إعادة الصياغة)، فعلى سبيل المثال يمكن تمثيل المعلومات نفسها في صورة قوائم أو أشكال بيانية أو رسوم متحركة أو أصوات ناطقة³.
- قابلية نقلها عبر مسارات محددة (الانتقال الموجه) أو بثها على المشاع لمن يرغب في استقبالها⁴.
- قابلية الاندماج العالية للعناصر المعلوماتية، فيمكن بسهولة تامة ضم عدة قوائم في قائمة أو تكوين نص جديد من فقرات يتم استخراجها من نصوص سابقة.
- بينما اتسمت العناصر المادية بالندرة وهو أساس اقتصادياتها، تتميز المعلومات بالوفرة، لذا يسعى منتجوها إلى وضع القيود على انسيابها لخلق نوع من (الندرة المصطنعة) حتى تصبح المعلومة سلعة تخضع لقوانين العرض والطلب، وهكذا ظهر للمعلومات أغنيائها و فقراؤها و أباطرتها و خدامها و سماسرتها وحتى لصوصها⁵.

¹ محمد فتحي عبد الهادي. مرجع سابق. ص 45.

² نبيل علي. العرب و عصر المعلومات. ط 1. الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، 1994. ص 50.

³ زكي حسين الوردى، جميل لازم المالكي. مرجع سابق. ص 30.

⁴ أحمد فوزي ملوخية. نظم المعلومات الإدارية. الإسكندرية: مؤسسة حورس الدولية للنشر، 2006. ص 53.

⁵ حسن مظفر الرزوز. مرجع سابق. ص 72.

- عكس الموارد المادية التي تنفذ مع الاستهلاك لا تتأثر موارد المعلومات بالاستهلاك بل على العكس فهي عادة ما تنمو مع زيادة استهلاكها لهذا السبب فهناك ارتباط وثيق بين معدل استهلاك المجتمعات للمعلومات و قدرتها على توليد المعارف الجديدة.
- يشوب معظم المعلومات درجة من عدم اليقين، إذ لا يمكن الحكم إلا على قدر ضئيل منها بأنه قاطع بصفة نهائية.

3- أهمية المعلومات

تظهر أهمية المعلومات من خلال تحفيز اتخاذ القرارات الأكثر فاعلية التي تعتمد على جودة المعلومات و دقتها، كما أن أقدر الناس¹ على التخطيط و التعامل مع الأشياء هو من يمتلك المعلومات بشتى صورها و أشكالها، فبقدر ما يحوزه الأشخاص أو الدول من معلومات بقدر ما يصبحون في مواقع أكثر قوة و أقدر على التصرف، و إن أي نشاط بشري يمارس سواء كان اقتصاديا أم تربويا أم سياسيا يعتمد في أساسه على المعلومات، حيث باتت أداة رئيسية للفعل السياسي الموجه نحو السيطرة والتوجيه الإعلامي والتربوي... الخ، ولا أحد يستطيع أن ينكر دورها أيضا في نظام القيم و تشكيل رؤية الفرد نظرا لما تحدثه من تغييرات حادة في أنماط السلوك و المعايير التي تشكل في مجملها موارد ومعلومات للمجتمع والنظام ككل، وفي هذا الصدد يرى " ألفين توفلر " في كتابه " أشكال الصراعات المقبلة: ... إن المعرفة كوسيلة تختلف عن كل الوسائل الأخرى، فيمكن استخدامها من قبل الطرفين و جزء محدود من المعلومات يمكن أن يعطي أفضلية إستراتيجية و تكتيكية هائلة..."(1).

¹ صلاح سالم. تكنولوجيا المعلومات و الأمن القومي للمجتمع. ط 1. القاهرة: عين للدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية، 2003. ص 80

ويلخص " بولين اثرتون " أهمية المعلومات كثروة وطنية في أنها :

أ- تساهم في تنمية قدرة الدولة على الاستفادة من المعلومات المتاحة و الخبرات التي تحققت

في الدول الأخرى.

ب- تساعد في ترشيد و تنسيق ما تبذله الدولة في البحث و التطوير و التنمية.

ج- تضمن قاعدة معرفية لحل المشكلات و توفير البدائل و الأساليب لحل المشكلات الفنية

والتقنية واختيارات تكفل الحد منها مستقبلا. وترفع من مستوى فعالية و كفاءة الأنشطة في كل

القطاعات. والأهم من ذلك هو ضمان القرارات السليمة في جميع المجالات و على مختلف

مستويات المسؤولية.

مطلب ثالث : خصائص نظم المعلومات

1. أهمية نظم المعلومات :

نظم المعلومات هامة وحتمية لكل المنظمات والمؤسسات الحكومية نتيجة للتعقيد في

المهام الإدارية بفعل التأثير بالمتغيرات البيئية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية ...الخ،

وكذلك تسارع التطورات التكنولوجية في مجالات ووسائل الاتصال، وإيصال المعلومات وسرعة

اتخاذ القرارات ومواجهة المشكلات، لذلك أصبحت نظم المعلومات إحدى مقومات النجاح

العصرية، وتكمن أهميتها في الآتي :

1.1- تحقيق الكفاءة* : كلما كانت البيانات و المعلومات متوفرة بأكثر دقة، كلما أعطت راسم السياسة فرصا أكبر و رشدا موضوعيا و ذاتيا أوسع.

2.1- تحسن أداء الخدمة : الجدوى منها تقديم خدمة ذات مستوى عالي للعملاء و الفاعلين على جميع المستويات، و تنسيق جهود التعاون بين المؤسسات المحلية و الدولية، و ليس هناك مثال أفضل من استخدام آلات الصرف السريع لتمكن المواطنين من الاستعلام و سحب أرصدتهم على مدار اليوم. فهي أفضل خدمة ممكنة.

3.1- التعرف على الفرص و استغلالها : باعتبارها وسيلة للإلمام بمتغيرات البيئة لخفض مستوى عدم التأكد، فهي تعمل على تناغم معها.

4.1- ربط العملاء و الفاعلين : تقيم شبكة اتصالية بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين من أجل تحقيق الكفاءة¹.

2- خصائص المعلومات:

يساعد وجود نظام متطور للمعلومات من فعالية اتخاذ القرارات، وذلك راجع لتوفر بدائل متنوعة في يد المتخصصين والحصول على معلومات جيدة ودقيقة، وتصل في الوقت والمكان المناسب بالإضافة إلى ما يلي:

- التنظيم، ينظم التسلسل بين الوظائف المختلفة،
- الحركية، في حالة حركة دائمة من ما يحصل عليه النظام،
- الاستقرار، طالما البيئة تمدها بالقوة الدافعة⁽³⁾،

* تشير الكفاءة إلى أداء المهام بصورة أسرع و بأقل تكلفة .

¹ أحمد فوزي ملوخية. مرجع سابق. ص 4.

- النظم لها دورة حياة، أي أنها معرضة للفناء،
 - التكيف، سرعة تجاوب النظام مع متغيرات البيئة،
- تداخل النظم، إذ يتكون النظام من نظم فرعية مترابطة و متكاملة فيما بينها¹.
- عرفها "لاودن" " Laudon " على أنها: "مجموعة من الإجراءات التي يتم من خلالها معالجة وتخزين ونشر المعلومات أو استرجاعها بغرض دعم عمليات صنع القرار وتحقيق الرقابة في المنظمة"².

¹ أحمد فوزي ملوخية. مرجع سابق. ص ص 32-33.

² محمد عبد العليم صابر. نظم المعلومات الإدارية. ط 1. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007. ص 8.

مبحث ثاني : ماهية تقييم السياسات العامة

تهدف عملية التقييم إلى تشخيص وقياس آثار ونتائج السياسة للتوصل إلى معرفة المنجز من النتائج سواء كان ذلك قياسا بالسلع أو الخدمات التي يقدمها البرنامج أو النتائج المرحلية للسياسات العامة في مجال معين. أو ذلك الأثر impact الذي تحدثه تلك السياسة العامة في ظروف المجتمع من خلال معرفة الأبعاد الأساسية أدناه:

- أثر السياسة العامة على الموقف أو الجمعة محظ عناية السياسة العامة لمواقف الجماعات الأخرى.

- الظروف الراهنة والمستقبلية.

- تكاليفها المباشرة لدعم البرنامج بالموارد الشخصية المطلوبة، التكاليف الغير مباشرة).

ويوجد أسلوبين للتقييم : مثل الأسلوب الاجتهادي يكون التقييم غير رسمي تسيطر عليه الانطباعات والأحكام الشخصية، والأسلوب العلمي الذي يعتمد على تجميع وتحليل البيانات ومستخدمنا الطرق الاحصائية (لغة الأرقام).

وهناك عدة طرق للتقييم تشمل على الأنواع المستخدمة على المستوى الحكومي مثل :

- الرقابة التشريعية.

- عملية الموازنة لنظام التخطيط والبرمجة والموازنة.

- اللجان الرئاسية.

أما الطرق الرسمية لتصنيف مداخل التقييم فتشمل الأنواع التالية :

- تقييم الأداء.

- تقييم الاستراتيجية.
- تقييم النتائج.
- تقييم السياسة¹.

مطلب أول : مفهوم تقييم السياسات العامة

يعرف التقييم على أنه أداة أو وسيلة لتحسين القدرة على التعلم، والقيام بإصلاحات فعالة وتحديد² الأهداف القابلة للإنجاز، وينطبق التقييم على ثلاثة أمور هي :

البرامج، السياسات، والمشاريع.

والتقييم عملية تبنى على معايير محددة لتقدير القيم والأهمية ثم تحديد قيمة معينة لكل معيار، بعد ذلك تليها عملية تطبيق هذه المعايير باختيار أنسب معيار حسب كل مؤسسة تقوم بالتقييم بشرط المحافظة على موضوعيته.

ومن الناحية العلمية يجب الفصل بين عملية التنفيذ والتقييم للسياسة العامة لضمان النجاح ومنعاً لتداخل الصلاحيات يجب أن تمنح عملية التقييم لجهة محايدة، ولكن في أغلب الأحيان الواقع يبين عكس ذلك .

تاريخياً ظهر التقييم في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن العشرين، وكان عبارة عن نشاط ذي طابع كمي ، مبني على التجربة الموجهة لإخضاع القرار العمومي للعقلانية

¹ موفق حديد محمد : الإدارة العامة (هيكله الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية) عمان، دار الشروق ، 2000، ص 149.

² د. حسين صديق : تقويم الأداء في المؤسسات الاجتماعية - مجلة جامعة دمشق - المجلد 28 ، العدد الأول 2012.

العلمية، والتقييم في الولايات المتحدة الأمريكية هو نتاج نقاش دائم وممارسة طويلة، هذا من الجانب النظري .

أما من الجانب المؤسسي، فإن التجربة الأمريكية تظل مرجعا حتميا في مجال أقلية الممارسات التقييمية مع الحياة السياسية والإدارية، وتجد أن المكتب العام للحسابات والكونغرس الذي يخول لإحدى الوكالات التابعة له والمستقلة لآعن الجهاز التنفيذي لهما مكانة مركزية في مجال التقييم .

وتعتبر التجربة البريطانية أكثر حداثة، والتقييم فيها عكس التجربة الأمريكية ، فالتقييم يتمركز داخل الجهاز التنفيذي وتنشطه وزارة المالية .

أما فرنسا نجد عكس النموذج الأنجلوسكسوني، فإن مؤسسات التقييم تواجهها صعوبات جمة ترتبط بثقافة إدارية يطبعها التفوق التاريخي للدولة في علاقتها مع المجتمع، مما انعكس سلبا على عملية التقييم، وبقيت فرنسا تشهد تأخرا ملحوظا في هذا المجال.

1- تعريف التقييم : يمكن أن تعتمد التعريف العلمي للتقييم المبني أساسا على المفهوم اللغوي والإصطلاحي¹ :

1.1- المفهوم اللغوي: هو كلمة لها علاقة بقيمة الشيء فالقول بتقييم الشخص أو تقييم الشيء هو معرفة قيمته فهي عملية تسمح بحساب قيمة الشخص المادية والمعنوية وتكون نتيجة إبراز الأهمية التي يكتسبها هذا الشخص أو هذا الشيء محل التقييم.

¹ عبد الفتاح ياغي، السياسات العامة (النظرية والتطبيق) ، القاهرة المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، بحوث ودراسات القاهرة ص 179،180

2.1- المفهوم الاصطلاحي: يقصد بالتقييم عملية إدارية منظمة ذات منهجية علمية وتبنى على معايير محددة يكون الهدف منها إجراء دراسة تقديرية للجوانب السلبية والإيجابية للسياسة العامة بما يكفل تحديد موقف اتجاه هذه الأخيرة واتجاهها المنتهج.

3.1- المعايير المحددة : حددها عبد الفتاح ياغي:

أ/ معيار الدقة: التدقيق في المعلومات المتحصل عليها معيار ضروري مطلوب في عملية التقييم، يسمح لنا بتشخيص الواقع وتحليله، وكذلك عرض النتائج والآثار والتأكد من درجة حقيقتها.

ب/ معيار المنفعة: التقييم هو الذي ينفع كل الأفراد يتميز بالوضوح يسمح بتقسيم نتائج وتوصيات ومقترحات لها قابلية التطبيق وهو الذي يترتب عليه نتائج حقيقية صادقة تسمح إذا ما استغلت جيدا في منفعة المجتمع وإعادة تأهيل دور الحكومة كصانعة للسياسة العامة.

ج/ المعيار القانوني: وهنا يكون من الضروري الالتزام أثناء تقييم السياسة العامة على احترام القواعد القانونية المنظمة، التقييم يتم في حدود الصلاحيات الممنوحة لكل جهة.

وهنا فإن الحديث عن الصلاحيات القانونية يفرض على الجهة المقيمة أن تراعي الجانب

الأخلاقي والسر المهني واجب التحفظ

- احترام الأجل الزمنية المحددة للتقييم .

- الجهة المعنية بالتقييم

مطلب ثاني: دوافع ومستويات تقييم السياسة العامة:

ينبغي أن ننظر للتقييم مبدئياً كمرحلة من مراحل صنع السياسات العامة، تلي مرحلة تنفيذ السياسات العامة بما يسمى دراسة ردود الأفعال، إن تقييم السياسة العامة هو إجراء ينطوي على بعدين تقني، وبعد سياسي.

أما البعد السياسي يقوم التقييم بدراسة مدى توافق النتائج المترتبة على السياسة العامة والخيارات السياسية للنخبة الحاكمة.

هل هذه السياسة العامة المطبقة في مجال معين تحقق الأهداف السياسية للنخبة الحاكمة؟

هذه الأهداف (الاستقرار السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي) وضمن مشروعية النخبة الحاكمة.

فسلبيات أو ايجابيات السياسة العامة تقاس بتقنيات رياضية إحصائية (لغة الأرقام).

- تقييم السياسة العامة هي عملية إدارية وسياسية وتمثل عملية جوهرية لارتباطها الوثيق بعملية تقويم السياسات كون أنه لا يمكن إجراء التقويم ما لم يتم تشخيص مواطن الخلل ونقاط الضعف في السياسة العامة.

- التقييم يرتكز على إصدار أحكام بشأن سياسات عامة قد يبقى تنفيذها كما يمكن إصدار هذه الأحكام على السياسات قبل التنفيذ إلا أنها تكون أحكام نظرية (التقييم الصحيح يكون في التنفيذ) وهنا يكون الهدف هو قياس "جدوى السياسة العامة".

- العودة إلى مسألة الربحية الاقتصادية والربحية الاجتماعية¹.

1/ دوافع تقييم السياسة العامة :

تقوم الحكومة بالمراجعة الدورية والمستمرة لتحديد نقاط الضعف ونقاط القوة في السياسة العامة باعتبارها صانعة لهاته السياسة وينجم عنها عملية التقييم، وبالتالي تتغير السياسات لعدة ظروف منها :

◆ تغير الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الدول يترتب عليها تغيرات الحاجات العامة .

◆ المراجعة المستمرة من قبل المنفذين أو المقيمين للسياسات العامة تعطي خبرة في الوقوف على أسباب المشكلة مما يؤدي بالحكومة إلى تحسين أداءها نحو الأفضل .

◆ خلال عملية التقييم تستفيد الحكومة² من آراء ومقترحات المواطنين [ردود أفعال] إتجاه السياسة العامة وبالتالي تغييرها برصانة وابتكار .

بعد عملية تقييم السياسة العامة وملاحظة الخلل أو البطء في تنفيذها تلجأ الحكومة إلى الأخذ بأحد التوصيات الثلاث وهي :

- ترقية السياسة السابقة وصيانتها وذلك بإدخال إصلاحات سطحية عليها [لافتقارها لإمكانيات مادية وبشرية] .

¹ د. جمال زيدان، محاضرات تقييم وتقييم السياسة العامة، السنة الأولى ماستر ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة د مولاي الطاهر، سعيدة بتاريخ 2014/05/13.

² عبد الفتاح ياغي مرجع سابق ، ص 14 .

- التوصية بإنهاء السياسة كليا وذلك لثبوت فشلها أو مستقبلها سيء فعلى الحكومة انهاء السياسة ، ولكنه نادرا ما يحدث ذلك لإعتبارات فنية وسياسية ومجتمعية .

- العمل باستكمال السياسة الحالية لما فيها من نقاط القوة يسمح باستمرارها وفق جدول زمني محدد، وهناك عدة أشكال من استمرارية السياسة العامة مثل:

أ/ استمرارية تماثلية : على الحكومة الإستمرار في هاته السياسة كما هي لجدارتها ولمزاياها الإيجابية التي ظهرت أثناء التقييم [رضا المجتمع عليها] .

ب/ استمرارية جزئية : إستمرار السياسة¹ العامة لكن بعد تعديلها وإدخال تغييرات جزئية عليها لإصلاح خلل ما ظهر أثناء عملية التقييم .

ج/ إستمرارية توليفية : هنا تقوم عملية تقييم السياسة العامة بحث الحكومة بالاستمرارية في نفس السياسة العامة ولكن بعد دمجها مع سياسات متشابهة في سياسة واحدة وفق توليفة ناجحة.

د/ استمرارية انشطارية : تستمر الحكومة في سياسة ما لكن بعد تجزئتها إلى عدة سياسات عامة جزئية يهدف تخفيف العبء على الحكومة وعلى مؤسساتها.

1-2- مستويات التقييم :

تمس مضمون السياسة العامة أو الخطة، أو المخرجات، وبشكل عام دور صانع السياسة العامة، تقييم الأداء (أشخاص، أعمال، مؤسسات) ونجاح السياسة العامة او فشلها مرتبط به.

¹ عبد الفتاح ياغي، مرجع سابق ، ص.ص 215-216.

إن تقييم السياسة العامة تمس عدة مستويات أهمها :

المستوى الأول : مضمون أو موضوع السياسة العامة، بمعنى هل هناك علاقة بين السياسة

العامة والمشكلة العامة؟ (سياسة الاستثمار ترتبط بخلق مناصب شغل (البطالة)).

المستوى الثاني: التقييم قد يمس المشكلة العامة، الخطة أو البرنامج المتبع في التنفيذ.

المستوى الثالث: تقييم مخرجات السياسة العامة، وهنا نقوم بالتقييم بين الهدف والنتيجة المترتبة

عن السياسة العامة وأثر السياسة العامة.

المستوى الرابع : مستوى الآثار المترتبة عن السياسة العامة **Impact** :

[الأثر هي التركيز في التقييم على العائد المترتب عن تطبيق السياسة العامة]

مختلف التأثيرات التي تحدث جراء تطبيق سياسة عامة مع العلم أن كل المنجزات المحققة

المخرجات [تعكس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الآثار المترتبة .

مثلا من آثار السياسة الصحية انخفاض نسبة الوفيات وكذلك انخفاض الأوبئة

والأمراض و ارتفاع نسبة العمليات الجراحية [نجاح] وللاشارة قد يفيد التقييم في هذا المستوى

في الكشف عن تأثيرات إستثنائية لم يكن متوقع حدوثها، هذا ما يؤكد أن لكل سياسة عامة آثار

متوقعة [مقصودة] وأخرى غير متوقعة هي غالبا ما تكون سلبية وإيجابية ، أي الآثار الغير

مقصودة ، وهي تمس مجالين فقد تكون :

- على مستوى المشكلة العامة في حد ذاتها .

- على مستوى فئات أخرى لم تكن معنية بالسياسة¹.

¹ جمال زيدان ، مرجع سابق.

وهنا يبدو بأن تطبيق سياسة اجتماعية لا سيما ذات طابع اجتماعي قد تظهر آثار غير مقصودة تمس فئات اجتماعية لم يعلم بها صانع السياسة العامة في بداية تصميمه للمؤسسة ، غير أن التنفيذ العملي أظهر هذه الفئة ، ومدى تفاعلها مع مخرجات السياسة العامة .

المستوى الخامس : تقييم السياسة العامة مستوى البيئة الزمانية والمكانية :

[ظروف زمان ومكان] لكل سياسة عامة بيئة خاصة بها تتواجد فيها .

الحديث عن تقييم السياسات العامة وضرورة أن يراعي المقيم هاته الحدود المكانية

والزمانية [نجاح السياسة العامة كله يتعلق بمدى توافق قيم السياسة العامة ومكان الأفراد .

المستوى السادس : مستوى الأداء : يتم تركيز على دور صانع السياسة العامة ومنفدها، هل

قام صانع السياسة العامة بدوره على أحسن ما يرام وهل هناك معوقات .

هنا التركيز على جانب الكفاءة ، وهي تمس خاصة صانع ومنفذ السياسة .

خلاصة لكل مستويات إن تقسيم السياسة العامة تمس أربعة جوانب :

- مستوى البرامج وما حققته من إنجازات .

- مستوى التكاليف وما حققته عن منفعة .

- جانب أداء ومدى فعالية القائمين على السياسة العامة صنعا وتنفيذا .

- الربحية الاجتماعية ، مثل صحة ، سكن ، ربحية تجارية [ثروة] مدى تحقيق ثروة .

2/ أساليب تقييم السياسة العامة : شجع الحكومة عدة أساليب لتقييم السياسات العامة من

خلال تقييم أداء البرامج والمشروعات العامة وأهمها :

أ- التقارير وجلسات الاستماع : شيع الجهات الرسمية¹ أسلوب التقارير وعقد جلسات استماع بخصوص سياسة معينة للتعرف على الإنجازات المحققة .

ب- الزيارات الميدانية : التي يقوم بها كبار المسؤولين واللجان البرلمانية للوقوف على مستوى الأداء وسير العمل .

ج- عمل الاستقصاءات أو المسوحات : حيث يتم الاستطلاعات لآراء المستفيدين من البرامج والسياسات العامة لمعرفة مدى الرضا .

د- الأساليب الفنية : يلجأ الجهاز الحكومي للإستعانة بخبرات مدربة ومتخصصة بالتقسيم كالأكاديميين ومخابر البحث .

مطلب ثالث : العوامل المؤثرة في تقييم السياسة العامة :

إن صعوبة قياس أهداف السياسة تؤدي إلى الكثير من المشكلات، لأنه من السهل قياس مدى نجاح الحكومة في تنفيذ سياسات ما، خاصة إذا كانت الأهداف كمية، لكن معظم أهداف السياسات العامة هي أهداف نوعية تتعلق بجودة الخدمة ونوعية أداء الحكومة، هنا يصبح التقييم إشكالية، ولهذا لابد من التوفيق بين الأسلوبين الكمي والنوعي للوصول إلى تقييم جاد وموضوعي.

¹ محمد قاسم القريوني ، رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة ، عمان مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، ط1 2006 ص.ص 289 ، 290 .

ومؤثرات التقييم تكون على شكلين¹ :

أ/ المؤثرات الكمية : تتكلم عن العدد أو الإحصاء هي لها علاقة بالدقة واليقين وتعزز دقة التقييم وبقيدته، بمعنى أن التقييم يبني على معطيات كمية مثلا: يمكن أن نقيم مخرجات السياسة العامة [التشغيل مثلا] نقول أننا قد حققنا انخفاض في نسبة البطالة ب 15% وهنا نلاحظ أن لغة الأرقام لها قابلية لدى سامعيها هذا ما يؤدي إلى أن المؤثرات الكمية ما إن كانت صادقة غالبا ما تحقق درجة قبول كبيرة لدى الأفراد فيما يخص السياسة العامة، وخاصة السياسة العامة ذات طابع اجتماعي، وهنا يمكن للجهة التي تقوم بالتقييم أيضا أن تقوم بدرجة قياس قبول [رضا الشعب على هاته السياسة العامة] .

من خلال ما سبق يمكن القول بأنه أحيانا يستعصي إعتداد المؤثرات الكمية بالنظر إلى

طبيعة الموضوع محل التقييم ، وهنا يتجه المقيم إلى

ب/ المؤثرات الكيفية : أو النوعية والتي غالبا ما تبنى على ملاحظات من وجهة نظر المقيم

ملاحظة [صيد ، ضعف ، مقبول ، متوسط ، ممتاز] غير أنه بالرغم من المأخذ على هذا

المؤثر فإن عملية تقييم السياسة العامة شكل عام قد تدمج بين المؤثرات الكمية والنوعية .

¹ عبد الفتاح ياغي، مرجع سابق، ص.ص 202، 203.

مطلب رابع ، مراحل وأنواع التقييم:

1/ مراحل التقييم :

تمر عملية تقييم السياسة العامة بعدة مراحل أهمها: [الصنع، مرحلة التنفيذ، تقييم المخرجات، البيئة الزمانية والمكانية، تقييم الأداء] .

أ/ موضوع أو مضمون السياسة العامة، بمعنى هل هناك علاقة بين السياسة العامة والمشكلة العامة¹. [سياسة الاستثمار ترتبط بخلق مناصب شغل البطالة].

ب/ التقييم قد يمس المشكلة العامة، الخطة أو البرامج المتبعة في التنفيذ [صانع السياسة العامة هل استخدم خطة جيدة في تنفيذها] ؟ .

ج/ تقييم مخرجات السياسة العامة، وهنا نقوم بالتقييم بن الهدف والنتيجة المترتبة عن السياسية العامة، وأثر السياسة العامة الاجتماعية، الهدف مثلا تخفيف البطالة [المخرجات المحققة] ما تم إنجازه وأثر المنفعة حد المصلحة المحققة مثال لسياسات الصحية مخرجات ما تم إنجازه [مستشفيات، الأطباء، توافر الأدوية الأثار، انخفاض نسبة الوفيات].

د/ البيئة الزمانية والمكانية التي نفذت فيها السياسة العامة بمعنى تقييم الظروف المكانية المحيطة بصانع السياسة العامة، هل هناك توافق بين مضمون السياسة العامة والبيئة التي وجدت فيها، إضافة إلى الظروف الزمنية إن كانت محفزة تنشط أو معوقة التنشيط².

و/ دور صانع السياسة العامة تقييم الأداء [أشخاص، أعمال، مؤسسات] بشكل عام نجاح السياسة العامة أو فشلها مرتبط بالسياسة العامة القيادة أي مصانع السياسة العامة.

¹ د. جمال زيدان ، مرجع سابق .

² عبد الفتاح ياغي ، مرجع سابق، ص 193.

2- أنواع التقييم : هناك اختلاف في أنواع التقييم باختلاف المعيار المتبع في التصنيف.

2-1- معيار مبدأ الحيادية : نجد نوعين من التقييم [تقييم ذاتي، تقييم موضوعي]

أ/ التقييم الذاتي : يتأثر بعدة عوامل .

العامل الإيديولوجي [اعتقاد] ونتيجة واحدة .

القيم الشخصية والمعتقدات، ما يراه مناسب لتبرير موقفه ومركزه .

ب/ التقييم الموضوعي : يبين إتباع المنهج العلمي في جمع المعلومات وإجراء المقارنات في

إطار عملية التقييم [إستخدام أساليب و طرق علمية في مراجعة برامج السياسة العامة.

2-2- معيار التقييم الكمي : ونجد فيه نوعين من التقييم :

أ- التقييم الداخلي : الأصل فيه تقييم يحدث داخل الفضاء الذي تصنع فيه السياسة لعامة،

فكرة إندماج السياسة العامة ومقيم السياسة العامة ، وهنا يفترض التقييم أن يسند إلى موظفين

حكوميين يتميزون بالخبرة وبالمؤهلات الثانية [الخبراء والمستشارين]¹.

وهنا غالبا ما تحد بأن الوزير باعتباره مسؤول حكومي يحيط نفسه بمستشارين

متخصصين في القطاع الوزاري الذي يشرف عليه أخذ بعين الاعتبار الكفاءة في المعرفة

القانونية والجانب السوسيولوجي السياسي، وبالتالي فالتقييم الداخلي يكون حوصلة لجهد هؤلاء،

وما الوزير إلا منسق . نستنتج أن التقييم الداخلي يتم داخل المؤسسات العامة يتكلف به الكفاءة

¹ عبد الفتاح ياغي ، مرجع سابق ، ص 188 .

العلمية والفنية [التكنوقراطيون] المستشارون أو الخبراء الذين يحيطون بصانع السياسة

العامة، وللتقييم الداخلي إيجابيات:

- ارتباطه بالثقافة التنظيمية¹.

- ارتباطه بكفاءة السياسة، صانعة السياسة العامة بقدر كفاءتها.

- يمكن أن نقيس فعالية التقييم. والعكس صحيح.

- إنه يشكل ضامن أساسي لاستمرارية المراجعة وديمومتها، وهو بذلك يزيد من التراكم المعرفي

في ترشيد وصنع السياسة العامة بما يمنحه للمؤسسة الحكومية من إرث معلوماتي يعينها في

تصحيح آليات صنع السياسة العامة [يوفر قاعدة بيانات فيه] تعين في صنع السياسة العامة.

- رغم هاته الإيجابيات فإن هناك عائق قد يحول التقييم الداخلي عن أهدافه الموضوعية وهو

العامل السياسي [الوزير].

ب- التقييم الخارجي: هو تقييم يتم خارج دائرة الأجهزة الحكومية التي تصنع السياسة العامة

وبالتالي تكون المشاركة في هذا التقييم إما البرلمان وإما بعض الهيئات الوطنية المتخصصة

[المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES] أو في منظمات المجتمع المدني بما في

ذلك مراكز البحث والدراسات المستقلة.

ومن إيجابيات التقييم الخارجي باعتباره غالبا ما يعطي نوع من المصداقية والموضوعية

والحياد لصانع السياسة العامة، حيث من خلال هذا التقييم الخارجي تعتمد الحكومة كصانعة

¹ عبد الفتاح ياغي ، مرجع سابق ، ص 189 .

للسياسة العامة إلى التعاقد مع مؤسسات ومراكز استشارات فنية [خبراء] مما يعزز مصداقيتها وحيادها .

من جهة أخرى فإن التقييم الخارجي أكثر تخصص وشمولية، حيث يفسح المجال للدراسات المقارنة على صعيد تقييم السياسة العامة كتقييم سياسة التعليم في الجزائر مع سياسة التعليم مع المغرب أو تونس ولعل الإيجابية في ذلك أن عملية التقييم قد يتولد عنها توصيات تكون أوسع وأشمل، أخذ بالأخطاء التي قد تقع فيها دول أخرى أثناء تطبيق نفس السياسة العامة .

- ومن السلبيات أن هاته التوصيات قد لا يؤخذ بها من طرف صانع السياسة العامة.
- قد يؤدي التقييم الخارجي إلى توصيات يكون الغرض منها خدمة صانع السياسة العامة في حالة تبعية للجهة المكلفة بالتقييم للحكومة .

حصر الأطراف المشاركة في تقييم السياسة العامة

3- الأطراف الرسمية : المؤسسات الحكومية وفي مقدمتها

تعتبر المؤسسات الحكومية المنبع الأساسي لاستقاء المعلومات الرسمية والدقيقة، التي يحتاجها صانع ومقيم السياسة العامة، وهي بمثابة المرشد والموجه له، وتتعدد الأطراف المشاركة في عملية التقييم منها :

أ/ البرلمان كعارف مشارك في التقييم .

تعطي الدساتير الدولية للبرلمان كمؤسسة تشريعية ضمانات قانونية في صنع وتقييم السياسة العامة وهي بذلك تقوم بتقييم أداء الجهاز الحكومي كمؤسسة تنفيذية¹.

مثال الجزائر ودور البرلمان في تقييم السياسة العامة بالعودة إلى النظام الجزائري نجد أن الدساتير الجزائرية بما فيها دستور 1976 منح للبرلمان عدة أدوات قانونية تساعده في تقييم السياسة العامة أولى هاته الأدوات هي مناقشة مخطط عمل الحكومة [نص المادة 80 دستور 1996] التي تمنح للمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة حق دستوري في مناقشة مخطط عمل الحكومة مما يعطي فرصة للقيام بتقييم مختلف السياسات العامة التي اعتمدها الحكومة في مخطط عملها من خلال عملية التقييم يبدي البرلمان رأيه إما بالموافقة وإما برفض المخطط وهنا يصبح الوزير الأول ملزم وجوبا أن يقدم استقالة حكومته لرئيس الجمهورية .

ب/ الأداة القانونية الثانية : مناقشة البرلمان لبيان السياسة العامة [مناقشة سنوية] الذي يعرضه الوزير الأول وهو إجراء إجباري على الحكومة المادة 84²، وهنا يمكن للبرلمان بغرفتيه أن يقوم بتقييم مفصل لمختلف السياسة العامة التي اعتمدها الحكومة خلال تلك السنة، وكذلك هاته الأداة قانونية جدا [مثلا فيما يخص الأداة القانونية الأولى] .

يظهر أنه في الجزائر نادرا ما يرفض البرلمان برنامج الحكومة والإحصائيات تؤكد ذلك من 1999 إلى 2004 ، قيم المجلس الشعبي الوطني 6 مخططات عمل الحكومة و أبدى موافقته عليها كليا .

- الحكومة الأولى : حكومة إسماعيل حمداني [الموافقة على برنامجه 12 يناير 1999].

¹ عبد الفتاح ياغي، مرجع سابق، ص.ص 182، 183 .

² د . جمال زيدان ، مرجع سابق .

- الحكومة الثانية : أحمد بن بيتور [الموافقة في 2000/01/24].
- الحكومة الثالثة : علي بن فليس [الموافقة في 2000/09/27].
- الحكومة الرابعة : علي بن فليس [الموافقة في 2002/07/27].
- الحكومة الخامسة : أحمد أويحي [الموافقة في 2003/06/03].
- الحكومة السادسة : أحمد أويحي [الموافقة في 2004/05/22].

من جهة أخرى إن مناقشة بيان السياسة العامة يترتب عليه إجراءات قد تشكل أحيانا

تهديدا للحكومة الأخطر في ذلك أنه يمكن أن يترتب على هاته المناقشة تقييم¹.

أن يصوت المجلس الشعبي الوطني على ملتمس الرقابة على مسؤولية الحكومة

[التقصير الحكومي].

فقدان الثقة بين البرلمان والحكومة المادة 135 - 136 - 137 فيجب على الوزير الأول

أن يقدم إستقالته لرئيس الجمهورية .

الطرف الثاني: الطرف المعارض للحكومة : نخص بالذكر أحزاب سياسية والجماعات

الضاغطة²، لنقابات منظمات جماهيرية التي يكون لها دور في عملية التقييم، وهنا نضع

ملاحظة: إن تقييم هاته الأطراف للسياسة العامة يختلف بحسب المركز المتواجد فيه : مثلا

يمكن للأحزاب السياسية المعارضة المتواجدة داخل البرلمان أن تقييم السياسة العامة باللجوء إلى

أسلوب المساءلة الحكومية وذلك أثناء عرض بيان السياسة العامة كذلك تستطيع أحزاب سياسة

غير ممثلة في البرلمان أن تقييم السياسات من خلال تنظيمها للملتقيات والندوات السياسية

¹ د . جمال زيدان، مرجع سابق .

² عبد الفتاح ياغي ، مرجع سابق، ص 209.

وإعدادها للتقارير التي توجهها إلى الأجهزة الحكومية ، ويكون الغرض منها الضغط على هاته الأخيرة من أجل الأخذ بالملاحظات والتوصيات المترتبة عن عملية التقييم وتستخدم هاته الأحزاب وسائل الإعلام .

3- معيار التوقيت الزمني :

- تقييم سابق، تقييم ملازم، تقييم لاحق.

- **التقييم السابق [أولي]** : ويتم التركيز فيه على جدوى وأهمية س ، ع قبل تنفيذها ¹.

التقييم الملازم : يلزم كل مراحل السياسة العامة المرهلي، الملازم وهو أكثر فعالية كونه يقف على عمليتي إعداد وتنفيذ السياسة العامة بما في ذلك التكاليف ، وبذلك تقييم التفاعل القائم بين الإدارة والمواطن المستفيد ويكون الهدف منه تحسين أداء الأطراف .

التقييم اللاحق : لعملية تنفيذ السياسة العامة ، ويساعد في قياس درجة النجاح المحققة بعد تنفيذ السياسة العامة، حصر المنافع والأدوار للسياسة العامة، ولتقييم نجاح أو فشل السياسة العامة حدد إدوارد سوشمان خمسة مؤشرات هي :

- مقدار الجهد المبذول في تنفيذ السياسة العامة (التكلفة) الوقت، المورد البشري .

- حجم الإنجاز المحقق كما و نوعاً².

- مدى تحقيق الفاعلية الذي يساعد على تحقيق وإنجاز الأهداف المسطرة .

- مؤشر الكفاية من حيث علاقة الإنفاق النتائج المحققة بعد تنفيذ السياسة العامة .

- طبيعة العمليات والإجراءات المتخذة في تنفيذ السياسة العامة .

¹ د. جمال زيدان ، مرجع سابق .

² عبد الفتاح ياغي، مرجع سابق، ص 211.

خلاصة :

نخلص إلى أن تقييم السياسة العامة عمل تبادر به الحكومة باعتبارها صانعة للسياسة العامة، وتتجسد في البرلمان كطرف رسمي بالإضافة إلى الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة كأطراف معارضة للحكومة، كما تستعين الحكومة بمؤسسات مراكز البحوث والاستشارات الفنية [خبراء]، لتقييم نتائج السياسة العامة أي ما تحقق مقارنة بما خطط له [تقييم الأداء]، وتصحيح الخلل من أجل تحقيق الكفاية وضمان رضا المجتمع [الإستقرار السياسي، الإجتاعي والاقتصادي]، وكذلك لتجسيد أهداف النخبة الحاكمة ومشروعيتها، وبالتالي الحفاظ على بقاء النظام واستمراره .

وتتأثر عملية تقييم السياسة العامة بقوى كثيرة فاعلة في البيئة السياسية التي تشكل دوافع نحو إقامة تحالفات متوازنة للحفاظ على المصالح أو في شكل صراع يجعل تقييم السياسة العامة ينحرف عن مصاره ما لم تحسم هذه الصراعات بأدوات وأساليب علمية توحد الرؤى وتجانس في المصالح .

ونجاح أي عملية تقييم السياسة العامة في تحقيق أهدافها يشمل من الناحية المبدئية تحريك مراكز الفنية الذي يحول تقييم السياسة العامة إلى حالة الصواب والمصادقية ، حيث أن تقييم السياسة العامة بمقدورها التأثير والتغيير بتبني مجموعة أدوات ووسائل وخطط متوفرة لديها تتناسب مع دواعي استخدامها في الظروف البيئية المحيطة والظروف القائمة المستدعية لذلك . وبخصوص المعلومات فهي عبارة عن مجموعة من البيانات تمت معالجتها لتصبح في صورة صالحة للاستخدام ، ومجموعة معلومات تشكل المادة الأساسية لكل معرفة ، والمعرفة

هي القدرة على الاستنتاج و استنباط الحلول والنتائج والمعلومات وحدها ليست كافية للمساهمة الفاعلة في تنمية قدرات الفرد أو المجتمع أو الدولة... الخ ما لم تعالج بأسلوب سليم وقويم يجعلها أكثر تكاملا وتجانسا ضمن منظومة واحدة لتصل في أسرع وأحسن صورها .

فصل ثاني

دور المصادر الرسمية وغير الرسمية
في تقييم السياسات العامة في الجزائر

مبحث أول: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

يعد المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي هيئة استشارية أنيط بها أن تعطي دورا استشاريا فنيا بما يسمح لمشاركة جميع الأطراف الفاعلة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وذلك لتوسيع ممارسة السلطة. حيث توسعت الاستشارة في الجزائر من سنة 1994 والتي تعد إلى يومنا هذا فترة حساسة، بإنشاء عدة مجالس أخرى منها: المجلس الأعلى للأمن*، المجلس الإسلامي الأعلى**، المجلس الأعلى للقضاء***، المرصد الوطني لحقوق الإنسان****، المجلس الأعلى للشباب*****، المجلس الوطني للمحاسبة، دون أن ننسى المجلس الوطني للمرأة*****.

و هي عبارة عن مجالس تكنوقراطية متخصصة مكونة من كوادر مؤهلة ومحللين و خبراء و أخصائيين و ممن لهم علاقة بالسياسة العامة الاقتصادية و الاجتماعية والتكنولوجية.

ونذكر أن الجزائر عرفت عدة أشكال لهذا النوع من الهيئات في ظل الحزب الواحد مثل مجلس الثورة، والتي تم إنشاؤها بموجب أوامر رئاسية من طرف الحزب، وبعد دخول الجزائر التعددية السياسية وخلال المرحلة الانتقالية الأولى 1989 - 1992 التي عرفت عدم الاستقرار

* المجلس الإسلامي الأعلى : يهدف إلى الاجتهاد في ترقية العمل السياسي انطلاقا من أحكام الشريعة لاسيما في الأمور الشرعية الموكلة إليه ليرفع تقريره لرئيس الجمهورية. مرسوم رئاسي رقم 179/91.

** المجلس الأعلى للأمن : يقوم بتقديم آراء إلى رئيس الجمهورية في كل القضايا المتعلقة بالأمن و الدفاع.

*** المجلس الأعلى للقضاء : فهو مجلس تقريرى في مهامه الأساسية يعين القضاء و هو هيئة استشارية طبقا لنص المادة 156 التي تشترط استشارته لإصدار العفو الشامل. مرسوم رئاسي رقم 23/90

**** المرصد الوطني لحقوق الإنسان : هيئة استشارية تقوم بالتوعية حول حقوق الإنسان و كل إخلال بها و يقدم حصيلة سنوية عن حالتها في الجزائر ترسل إلى رئيس الجمهورية و هو جهاز للمراقبة و التقييم.

مرسوم رئاسي 77/92

***** المجلس الأعلى للشباب : هو جهاز للتشاور و اقتراح و تقييم السياسة الوطنية للشباب لضمان التكفل بحاجات الشباب و ترقية الحركة الجموعية الشبانية و الوقاية من الأفات الاجتماعية.

***** المجلس الوطني للمحاسبة : يناط به دور تقديم الرأي و المشورة في كل المواضيع الخاصة بالمالية.

مرسوم تنفيذي رقم 318/96

السياسي والذي انعكس بدوره على جميع مؤسسات الدولة، فغيب هذا النوع من الهيئات إلى أن بدأت تتجلى ملامح النهج الديمقراطي وتبدد ضباب التوتر السياسي والأمني، ورغم عدم وضوح الرؤية جيدا إلا أن الدولة باشرت بناء الصرح الديمقراطي بإعادة بناء المؤسسات الدستورية و الهيئات الاستشارية.*****

وتزامن إنشاء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي مع الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي باشرتها الجزائر بدعم من المؤسسات الاقتصادية العالمية الرامية إلى إحداث تنمية شاملة في المجالين عن طريق ترشيد السياسات العامة وجعلها أكثر ارتباطا بالواقع ونابعة منه، وذلك عن طريق إشراك كافة القوى الرسمية والغير رسمية في هاذين القطاعين، وعلى الرغم من الاضطرابات السياسية وتعاقب الحكومات وتعدد صدور النصوص القانونية التي لها علاقة بالحالة الاجتماعية والاقتصادية إلا أن المجلس ظل قائما و حاضرا بتقاريره و تقييمه للسياسات العامة.

مطلب أول : الطبيعة القانونية للمجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي

تحظى كل الهيئات الاستشارية مكانة قانونية تفرض رعايتها و صيانة دعمها وفق أسس علمية صحيحة، والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر لا يختلف عن غيره من الهيئات المنشئة من طرف الحكومات، إذ أنه أنشاء المجلس الوطني الاقتصادي

* المجلس الوطني للمرأة : يقدم الاستشارة في كل المواضيع التي تطرح عليه و التي يراها تخدم مصلحة و مكانة المرأة في المجتمع. مرسوم تنفيذي رقم 79/98

والاجتماعي بموجب مرسوم رئاسي رقم 225/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993¹، و كان هذا في عهد رئيس المجلس الأعلى للدولة علي كافي حيث نصت المادة الثانية منه على أنه جهاز استشاري للحوار و التشاور في الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

1- مهام المجلس :

حدد المرسوم الرئاسي رقم 225/93 في مادته الثالثة المهام التي تناط بالمجلس على

النحو التالي :

- أ- ضمان استمرار الحوار و التشاور بين الشركاء الاقتصاديين و الاجتماعيين،
- ب- تقويم المسائل ذات المنفعة الوطنية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية و الثقافية ودراساتها،
- ج- تقديم الاقتراحات و التوصيات و إبداء الآراء حول القضايا التي تدرج في نطاق اختصاصاته².

1-1-1- تشكيلة المجلس :

يتشكل المجلس من أعضاء ممثلين و مؤهلين في الميادين الاقتصادية و الاجتماعية

والثقافية، المقدر عددهم بـ 180 عضو موزعين كما يلي :

50 % بعنوان القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية،

25 % بعنوان الإدارات و مؤسسات الدولة،

25 % بعنوان الشخصيات المؤهلة المعينة بالنظر إلى تأهيلها الشخصي.

¹ الجريدة الرسمية، رئيس المجلس الأعلى للدولة، مرسوم رئاسي رقم 93-225 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، المتضمن إنشاء مجلس وطني اقتصادي و اجتماعي، الجريدة الرسمية، العدد 64 الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993، المادة 1، ص 11.

² معو زين العابدين. المعلومات كآلية لرسم السياسات العامة في الجزائر. مذكرة ماجستير. قسم العلوم السياسية

و العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2008-2009، ص 153.

ويتم تعيين نصف العدد من طرف رئيس الدولة بحكم تأهيلهم الشخصي والنصف

الأخر يقوم رئيس الحكومة بتعيينهم¹.

مطلب ثاني : تنظيم المجلس.

أ- الرئيس :

بالرجوع إلى المادة 13 من مرسوم الإنشاء و التي جاء فيها أن رئيس المجلس الوطني

الاقتصادي و الاجتماعي ينتخب من بين أعضاء مكتب المجلس، و ذلك حسب النص التالي:

" ينتخب المكتب من ضمنه رئيس المجلس بالأغلبية المطلقة و يقدر رئيس المجلس مهامه*
بمرسوم رئاسي"².

ب- مكتب المجلس :

يتم انتخاب مكتب وذلك لضبط كل الأمور التسييرية للمجلس و هو ما ورد في المادة

رقم 12 من مرسوم الإنشاء: "... تنتخب الجمعية العامة مكتب يتكون من 6 إلى 9 أعضاء".

على أن تتشاور المجموعات المنصوص عليها في المادتين 8 و 9 من النظام الداخلي لتحديد

قائمة الأعضاء التسعة في مكتب المجلس الذي ينبغي أن تعكس تشكيلته التنوع في تمثيل

¹ معو زين العابدين. مرجع سابق. ص 155.

* أما بالنسبة لصلاحيات رئيس المجلس فهي تحظى بموافقة رئيس الدولة طبقا لأحكام المادة 13 من مرسوم الإنشاء، و جاء أيضا في نص المادة 37 من النظام الداخلي تحديد لأهمها و التي تتلخص فيما يلي :

- يمارس كافة سلطاته على المستخدمين الإداريين و التقنيين،
 - يدير أشغال المجلس من مداولات و أشغال و جلسات،
 - يقيم بعد موافقة المكتب علاقات مع المجالس الأجنبية،
 - يمثل المجلس في كل الأعمال و الندوات و المؤتمرات و الأعمال اليومية،
 - هو من يأمر بصرف ميزانية المجلس.
- و في حالة غيابه أو تعذر حضوره ينوب عنه أعضاء المكتب وفق للترتيب الانتخابي.

² المرجع نفسه، المادة 13، ص 12.

المؤسسات والمنظمات داخل المجلس وفقا لأحكام المادة رقم 12 من مرسوم الإنشاء ثم يجب أن تحض هذه القائمة بموافقة الجمعية العامة، ليقوم هذا الأخير فور تنسيبه بالتشاور مع المجموعات الاجتماعية المذكورة في المادتين 8 و 9 من القانون الداخلي بتوزيع أعضاء المجلس المذكور آنفا على مختلف اللجان المنصوص عليها في المادتين رقم 42 و 43 من النظام الداخلي، على أن يعين المكتب من بين أعضائه ثلاثة نواب للرئيس ومقررين طبقا لأحكام المادة 14 من مرسوم الإنشاء¹.

وبخصوص مهام المكتب و صلاحياته فقد وردت تحت الفصل الثاني من النظام الداخلي من خلال المواد 38 إلى 41 و التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- تسير أشغال المجلس من خلال البت في قبول الملفات المعروضة على المجلس والتنسيق بين أعضاء اللجان و كل المعلومات و الوثائق التي من شأنها تسهيل أشغال المجلس و السهر على حسن سير دوراته و ضبط برامج عمله و الدورات و جدول أعمال الجلسات.

- إعلان الإجراءات التأديبية ضد أعضاء المجلس .

- إعداد التقرير السنوي عن نشاط المجلس.

- الموافقة على ميزانية المجلس.

كما تخول له صلاحيات أخرى بموجب المواد 40 و 41 بين الدورات لتقويم أشغال

الدورة المنصرمة وتنظيم كل النقاط المدرجة في جدول الأعمال ومناقشتها والتحضير للدورة

¹ معوزين العابدين. مرجع سابق. ص 155.

للقائمة. وهو من يتولى أيضا إنتخاب رؤساء اللجان الدائمة ونواب رؤسائها ومقرريها، كما يعد أيضا من التشكيلات التي تضبط السير الحسن للمجلس والتأكيد على الطابع الاستشاري له من خلال حرصه على ضمان تطبيق النظام الداخلي¹.

2- اللجان الدائمة :

تعتبر هذه اللجان الأجهزة القاعدية Organe de Base فهي تلعب دورا هاما في نشاط المجلس ومن خلالها يؤدي المجلس أعماله، فهي التي تقوم بالدراسات و جمع المعلومات طبقا لاختصاص كل لجنة، ليتم إعداد التقارير انطلاقا من النقاشات المختلفة للمجموعات الممثلة في المجلس. و تأكيدا على الطبيعة الديمقراطية للمجلس في تشكيل هذا النوع من اللجان تظهر الاستقلالية مثله مثل الأجهزة البرلمانية، هو ما تم التأكيد عليه صراحة في مرسوم الإنشاء في نص المادة رقم 16 : " يشكل المجلس من ضمنه لجان دائمة منها :

- لجنة التقويم

- لجنة أفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

- لجنة علاقات العمل

- لجنة التهيئة الإقليمية و البيئة

- لجنة السكان و الاحتياجات الاجتماعية².

وتنص المادة رقم 5 من النظام الداخلي أنه لا يمكن أن يقل عدد أعضاء اللجنة عن 20 عضوا على الأقل و 35 عضو على الأكثر، حيث يقوم المكتب فور تنصيبه بإجراء

¹ معو زين العابدين. مرجع سابق. ص 155.

² الجريدة الرسمية ، رئيس المجلس الأعلى للدولة، مرسوم رئاسي رقم 93-225، مرجع سابق. المادة 16، ص 12.

انتخابات لرؤساء اللجان و نوابها و مقرريها، و يجري الانتخابات باقتراع سري و بالأغلبية البسيطة.

وتشير المادة 07 من النظام الداخلي أيضا إلى أن لكل الأعضاء في اللجان الدائمة باستثناء أعضاء المكتب على أن يكون لها الحق في الانخراط في لجنة واحدة دائمة، ولا يحق له المشاركة في أعمال لجنة أخرى إلا بعد موافقة رئيس لجنته. بذلك يوزع أعضاء المجلس على لجانها طبقا لاختصاصاتهم وكفاءتهم وكذا طبيعة المسائل التي سيديرونها¹، واللجان التي وردت في مرسوم الإنشاء والنظام الداخلي هي كالتالي :

2-1- لجنة التقييم :

تضع هذه اللجنة الملامح العامة للوضع الاقتصادية للبلاد لاسيما إنجازات السلطات العمومية بالنظر إلى السياسات والأهداف المرسومة وأثارها على النشاط الاقتصادي وتلبية الطلب الاجتماعي من خلال إعداد تقارير و دراسات، حسب ما نصت عليه المادة 17 من مرسوم الإنشاء².

2-2- لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية :

تدرس هذه اللجنة الاختيارات الإستراتيجية للتنمية في المجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي على أساس التوازنات والرؤى المستقبلية، وتحلل كل الوثائق والتقارير المتعلقة بسياسات التنمية المتوسطة والطويلة الأمد، وفي هذا الإطار تدرس مشروع المخطط الوطني

¹ معوزين العابدين. مرجع سابق. ص 155.

² الجريدة الرسمية، رئيس المجلس الأعلى للدولة، مرسوم رئاسي رقم 93-225، مرجع سابق. المادة 17، ص 12.

الذي يهدف إلى رسم أهداف التنمية الشاملة وأثارها على النمو والتقدم، وحددت هذه الصلاحيات وفقا لما جاء في المادة 18 من مرسوم الإنشاء¹ والمادة 45 من النظام الداخلي للمجلس.

2-3- لجنة علاقات العمل :

تعمل هذه اللجنة على تحليل الأدوات القانونية والآليات المتفق عليها التي تحدد تطور الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين وتحسن العلاقات الاجتماعية والمهنية. فعملها مرتبط وظيفيا بمجموعات المصالح المهنية وأرباب العمل في القطاعين العام والخاص، كما أنها تعد بوابة النشاط التشاوري، و هذا طبقا لأحكام المادة 19 من مرسوم الإنشاء و كذلك المادة 46 من القانون الداخلي².

إلا أن عملها أصبح أكثر صعوبة في ظل الضغوطات الدولية الراهنة التي تملي شروطها القوى الاقتصادية العالمية و التي أثرت على سوق العمل و ما ترتب عنه من فقدان مناصب الشغل و البطالة...الخ.

2-4- لجنة التهيئة الإقليمية والبيئة :

تقوم هذه اللجنة بتحليل وتقويم البرامج وأثرها داخل التوازنات الجهوية، و كذا مدى تقدم اللامركزية في تحسين نمط الحياة لدى السكان، و تدرس خصوصا المسائل المتعلقة بالتهيئة

¹ المرجع نفسه، المادة 18، ص 12.

² معو زين العابدين. مرجع سابق. ص 156.

العمرائية والبيئة العمران والعقار، والتنمية الجهوية والمحلية، والنقل والمواصلات، وهذا طبقا لأحكام المادة 20 من مرسوم الإنشاء¹ والمادة 47 من النظام الداخلي.

2-5- لجنة السكان و الاحتياجات الاجتماعية :

تقوم هذه اللجان بدراسة كل المسائل المتعلقة بتلبية الاحتياجات الاجتماعية من خلال تطور نمو السكان وتوزيعهم الديمغرافي، ومستوى معيشتهم و المداخيل و توزيعها والسياسات المتعلقة بالأسر والشباب، الصحة والفقير والبطالة...الخ. أي كل ما يشكل المناخ الاجتماعي العام، حيث لها أن توصي بالتدابير الصحيحة و اللازمة لتحسين ظروف تنفيذ الميزانية الاجتماعية، و ذلك كل ستة أشهر، و من صلاحياتها أيضا إمكانية إنجاز تقارير ظرفية حول حالات اجتماعية بعينها مثل البطالة، كما هو محدد في المادة رقم 21 من مرسوم الإنشاء و المادة 48 من النظام الداخلي².

وتقوم هذه اللجان الدائمة بأعمالها تحت إشراف مكتبها المنتخب من ضمنها والمتكون من رئيس ونائب ومقرر طبقا لأحكام المادة رقم 23 من مرسوم الإنشاء. كما تخول المادة رقم 22 من مرسوم الإنشاء صلاحية إنشاء لجان فرعية و لجان خاصة بناء على قرار المكتب أو اقتراح ثلث من عدد أعضائه خاصة في المسائل القطاعية ذات المنفعة الوطنية³. و كذلك تكوين فرق عمل خاصة و هو ما حدث في 1998 في إنشاء مخطط لمكافحة البطالة بناء على طلب رئاسة الجمهورية.

¹ الجريدة الرسمية ، رئيس المجلس الأعلى للدولة، مرسوم رئاسي رقم 93-225، مرجع سابق. المادة 20، ص 13.

² معوزين العابدين. مرجع سابق. ص 157.

³ الجريدة الرسمية ، مرسوم رئاسي رقم 93-225، مرجع سابق. المادة 22، ص 13.

3- اللجان المؤقتة :

عند الحاجة يمكن للمجلس الاستعانة بلجان مؤقتة متخصصة إلى جانب اللجان الدائمة، مثل اللجنة الخاصة بالجالية الجزائرية في الخارج "هذه اللجنة مكلفة طبقا للمادة رقم 49 من النظام الداخلي، بدراسة جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتعلقة بمسألة وجود جالية تعيش في الخارج، وذلك بدراسة ووضع اقتراحات كل التدابير والمسااعي الكفيلة بتشجيع التكفل بالمشاكل المتعددة لهذه الفئة، وقد بدأت هذه اللجنة عملها منذ سنة 1999 بإدارة موضوع جديد يتعلق بهذه الشريحة وخصوصا تلك المتواجدة بفرنسا والمغرب العربي، و لهذا الغرض شكلت مجموعة عمل متكونة من 09 مستشارين لأجل عقد لقاءات و حوارات مع المنظمات و المؤسسات المعنية و تحرير تقارير مفصلة حولها. وبمبادرة رئيس مكتب المجلس أو ثلث أعضاء المكتب يمكن تشكيل لجان مؤقتة فرعية متخصصة تضم أعضاء من اللجان الدائمة¹.

إذ يمكن القول أن اللجان الدائمة للمجلس هي التي تشرف على تحضير التقارير وهي التي تعبر عن الدور الاستشاري للمجلس. أما اللجان المؤقتة فهي تعد جهاز عمل تطبيقي أقل صرامة من اللجان الدائمة.

¹ معو زين العابدين. مرجع سابق. ص 159.

3-1- المصالح التقنية و الإدارية للمجلس (الأمانة العامة) :

يتعزز المجلس طبقاً لأحكام المادة رقم 25 من مرسوم الإنشاء بأمانة إدارية وتقنية توضع تحت سلطة الرئيس ويسيرها أمين عام يعين بمرسوم تنفيذي¹، والذي تتلخص مهامه في التالي :

- يسهر على تحضير أشغال المجلس و تنظيمها،
- يقوم بأي مهام إدارية أو تقنية ترتبط بأشغال المجلس،
- يقوم بنشر الوثائق الصادرة عن أشغال المجلس و يحفظ أرشيفه،
- يسير كل الموارد البشرية و المادية و المالية و يمارس سلطته السلمية التأديبية على جميع المستخدمين التقنيين و الإداريين،
- يحضر اجتماعات مكتب المجلس و يتولى أمانته،
- يساعد الأمين العام في تأدية مهامه²،

مطلب ثالث : آليات عمل المجلس.

يعمل المجلس كهيئة استشارية من خلال مرسوم الإنشاء، و بناء على هذا المرسوم يجتمع المجلس في دورات عادية ثلاث مرات في السنة بناء على استدعاء من رئيسه عملاً

¹ الجريدة الرسمية ، رئيس المجلس الأعلى للدولة ، مرسوم رئاسي رقم 93-225، مرجع سابق. المادة 25، ص 13.

² المكان نفسه.

بأحكام المادة رقم 28 من مرسوم الإنشاء و يعمل المجلس بطريقتين أساسيتين هما¹:

1- الإخطار الذاتي :

يتم استدعاء الجمعية العامة من قبل رئيس المجلس طبقا للمادة 62 من النظام الداخلي، كما يستدعى المجلس للاجتماع بمبادرة من مكتبه أو بطلب من ثلث أعضائه في الدورات غير العادية والذي يعتبر إخطار ذاتيا. حيث يتم إرسال الاستدعاءات كتابيا مرفقة بجدول الأعمال الذي يقوم بتحضيره مكتب المجلس إلى كل عضو من أعضاء المجلس وهذا قبل 20 يوما من تاريخ افتتاح الدورة، لفسح الوقت لهم وتمكينهم من التعمق في الموضوع، وفي حالة الاستعجال ممكن أن يستدعى الأعضاء عن طريق وسائل الإعلام، وحالة الاستعجال تحددها السلطة المعنية بالإخطار على أن يتم إيصال المرسلات في أقل من 15 يوما².

وبعد إعلام الأعضاء يتم افتتاح الجلسة في شكل علني إلا إذا قرر المكتب خلاف ذلك قبل افتتاح الجلسة و هذا ما جاء في نص المادة رقم 64 من النظام الداخلي في الفقرة رقم 01، ويقصد بالجلسة العلنية إمكانية حضور أعضاء الحكومة أو ممثليهم المؤهلين قانونا وكذلك أعضاء الهيئة التشريعية، ويمكن لهم أن يتناولوا الكلمة من الرئيس بناء على طلبهم وهو ما حددته المادة 64 في الفقرة رقم 02 من القانون الداخلي وكذلك المادة 65 منه والتي تشير إلى إمكانية مشاركة الجمهور في أشغال الجلسات العامة للمجلس ولكن بناء على تعليمة من المكتب عن كيفية حضور الجمهور.

¹ الجريدة الرسمية ، رئيس المجلس الأعلى للدولة، مرسوم رئاسي رقم 93-225، مرجع سابق. المادة 28، ص 13.

² معوزين العابدين. مرجع سابق. ص 171.

والرئيس هو المسؤول الأول عن الجلسات، ففي حالة عدم اكتمال النصاب القانوني المتمثل في الأغلبية المطلقة للأعضاء يقوم الرئيس بتأجيل افتتاح الجلسة العامة إلى تاريخ لاحق دون أن يتجاوز 48 ساعة على أن تعقد دورة المجلس بعد ذلك مهما يكن عدد الحاضرين، على ألا يقل العدد عن الثلث. وتبدأ عملية النقاشات فتكون حرية التعبير عن الرأي دون أن يؤدي ذلك إلى السماح بالخروج عن المعقول، فعملية النقاش والحوارات تسمح للأعضاء الذين لم يكونوا من اللجنة صاحبة المشروع أو التوصية بإتمام مضمون التقرير أو تقديم رأيهم، مما يضيف على عمل المجلس الطابع الديمقراطي في المشاركة من خلال حرية النقد و التحليل التي تعطي للمجلس مصادقية وبعض من الاستقلالية لمناقشة وتقييم السياسات العامة بنوع من الحياد والموضوعية والعلمية. وعند اختتام المناقشة لتقديم الرأي يتم الانتقال إلى عملية التصويت، ليصادق المجلس بالأغلبية المطلقة على التوصيات و الآراء كما يصادق بالأغلبية البسيطة على التقارير و الدراسات¹.

2- الإخطار الإجباري :

ترسل طلبات الآراء و الدراسات من رئيس الدولة أو رئيس الحكومة كتابيا وذلك ما نصت عليه المادة رقم 03 من مرسوم الإنشاء " يعرض رئيس الدولة أو رئيس الحكومة على المجلس أي ملف أو دراسة أو نظام يدخل في مجال اختصاصاته و يريان جدوى من وراء ذلك"² حيث يتسلم مكتب المجلس الطلب و يمكن للمكتب أن يناقش مع الجهة التي أخطرتة المدة أو الآجال قصد ملائمتها مع المدة اللازمة لتلقي المعلومات ومعالجة المسألة المطروحة عليه.

¹ معوزين العابدين، مرجع سابق ، ص 172.

² الجريدة الرسمية ، رئيس المجلس الأعلى للدولة، مرسوم رئاسي رقم 93-225، مرجع سابق. المادة 3، ص 12.

وفي حالة إعلان السلطة المعنية الاستعجال يصدر المجلس أعماله في أجل أقصاه شهر واحد، ماعدا حالة استعجال تعلنها السلطة المعنية فيجب أن تصل طلباتها وآرائها إلى مكتب المجلس 15 يوما قبل افتتاح الدورة العامة لتسجيلها في جدول أعمال المجلس وهو ما حددته المادة رقم 55 من النظام الداخلي، ليقوم المكتب فور إخطاره بتقديم طلبات وآراء إلى اللجان الدائمة المعنية، و التي يقع تخصصها في مجال طلب الحكومة أو رئيس الدولة.

وإذا كانت المسألة تهم عدة لجان ومقدمة بطلب الاستعجال فيها فمن صلاحية المكتب كما أشرنا سابقا إنشاء لجان متخصصة (مؤقتة) أو فرق عمل يحدد تشكيلاتها ومهامها، لتسهر على سير العمل والسرعة في جمع المعلومات وإعداد الملفات كما يحدد المكتب أيضا الآجال التي تسلم فيها اللجان المعنية خلاصات أعمالها عن المسائل المطروحة عليها.

ومهما كانت طبيعة الإخطار فإن موقف المجلس وآرائه وتوصياته ودراساته وتقاريره يتم المصادقة عليها خلال الجلسة حسب الكيفيات المحددة في المادة 60 من النظام الداخلي، أي يصادق على التوصية والرأي الاستشاري بالأغلبية المطلقة وعلى التقرير والدراسة بالأغلبية البسيطة على أن لا يقل عدد الأصوات المؤيدة عن ثلث أعضاء المجلس¹، وتتم صياغتها النهائية في ختام الجلسات تحت مسؤولية مقرر المجلس، أما الجمعية في حالة طلب رأيها تصوت على الآراء والتوصيات والتقارير والدراسات برفع اليد فقط، و يكون التصويت في اللجان سريريا إلا إذا قرر أعضائه خلاف ذلك.

¹ الجريدة الرسمية ، مرسوم رئاسي رقم 93-225، مرجع سابق. المادة 33، ص 14.

وفي ختام الدورة السادسة كما هو معمول به، أو الانتهاء من الدراسة أو التقرير السنوي كما جاء في نص المادة رقم 34 من مرسوم الإنشاء يتم نشر وإشهار أعمال المجلس وهو ما تضمنه الفصل السادس من النظام الداخلي، حيث ترسل الآراء والتوصيات والدراسات والتقارير إلى الأمانة العامة للحكومة بغرض نشرها في الجريدة الرسمية بعد موافقة رئيس الحكومة أو إشعار استلامها من أمانته، وفي حالة اعتراض رئيس الحكومة يصدر رأي في أجل أقصاه 20 يوما بعد استلام الوثيقة المعنية، وهو ما جاء في نص المادة 85 من النظام الداخلي في الفقرة 03 و في حالة انقضاء المدة و حسب نفس المادة يعد رئيس الحكومة كما و لو كان غير معارضا، و حين الموافقة يتولى أمين عام المجلس الاقتصادي والاجتماعي نشر الوثيقة في الجريدة الرسمية¹.

مطلب رابع : الدور الاستشاري للمجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي في تقييم السياسة العامة في الجزائر

يعتبر المجلس جهاز استشاري للحوار في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا ما جاء في نص المادة الثانية من مرسوم الإنشاء كما ذكرنا سابقا²، وعليه فهو وسيلة تعبر بها الفئات الممثلة فيه عن مطامحها ومطالبها، لذلك تسعى من خلاله مختلف الاتحاديات والجمعيات والهيئات العمومية والإطارات المسيرة في القطاع الاقتصادي لإبداء آرائها إزاء السياسات العامة الاقتصادية المنتهجة من طرف الحكومة، وذلك خلال دورات المجلس التي تعد فضاء للحوار والتشاور الحر والفعال، ومن هذا المنطلق يقوم المجلس وعن طريق لجنة

¹ المرجع نفسه، المادة 34، ص 14.

² الجريدة الرسمية، رئيس المجلس الأعلى للدولة، مرسوم رئاسي رقم 93-225، مرجع سابق. المادة 33، ص 12.

التقويم بتقييم الظرف الاقتصادي لكل سداسي من كل سنة، بمساعدة كل الفئات الممثلة في القطاع الاقتصادي، بالإضافة إلى الاستماع في كل تقرير إلى الوزراء و الأمناء العاملون والمنتدبون والمدراء عن كل القطاعات، وذلك للحصول على أدق المعلومات حول إنجازات في هذا القطاع¹.

1- وسائل إيصال المعلومة لمقيمي السياسة العامة :

حددت المادة رقم 60 من النظام الداخلي المفاهيم التالية :

أ- عند توصل المجلس لنتائج من خلال دراسته لملف عرضته عليه إحدى السلطات، يقوم بالصياغة الكتابية للتعبير عن رأيه.

ب- اقتراح حلول تسمح بالوصول إلى نتائج أحسن اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، والتي تكون على الخصوص في حالة الإخطار الذاتي، فهي في حقيقتها توصيات تأتي في صيغة كتابية لملاحظات.

ج- وتأتي المعطيات الإحصائية، ونتائج مناقشات اللجان والجلسة العامة، واستشارات خبراء... إلخ على شكل وثيقة محررة باسم المجلس تحتوي على دراسات أولية يطلق عليها مصطلح التقرير.

د- و تعد الوثيقة التي يعدها أحد أجهزة المجلس أو مجموعة العمل أو هيئة أخرى لحساب المجلس دراسة².

¹ <http://www.cnes.dz/>

² الجريدة الرسمية ، رئيس المجلس الأعلى للدولة ، مرسوم رئاسي رقم 93-225، مرجع سابق. المادة 30، ص 13.

مبحث ثاني : المصادر الغير رسمية

تعددت الفواعل الغير الرسمية في الجزائر في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، إذ جاء دستور 1989¹ ليكرس الحقبة التعددية في تاريخ الجزائر، وكانت أهم الإصلاحات التي جاء بها هذا الدستور هي استحداث نص جديد خاص بإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي. المعترف به في المادة 40 منه، وكذا استحداث عدة نصوص في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة وذلك في الفصل الرابع من ذات الدستور، ليشكل عدد هائل من التنظيمات كالجمعيات والنقابات وغيرها من المؤسسات.

وجاء دستور 1996 حسب المادة 41، ليعطي الدولة الدور البارز في تشجيع وازدهار الحركة الجمعوية²، انطلاقا من أن هذه الحركة يجب أن يكون لها دور أساسي في تنشئة المواطن وتوعيته وتعبئته من أجل المساهمة في إدارة الشؤون العامة للبلاد، والسماح لها بإبداء رأيها في السياسات العامة والمشاركة المباشرة وغير المباشرة في صنع السياسة، بحيث تكون في خدمة المصلحة الوطنية.

وبالرغم من تعدد الفواعل الغير رسمية في الجزائر، سيتم الاكتفاء بتحليل دور كل من النقابات ومراكز البحوث والاستشارات الفنية، وكذا القطاع الإعلامي لما يمارسونه حاليا من

¹ الجريدة الرسمية ، دستور 1989 ، المادة 40.

² الجريدة الرسمية ، دستور 1996 ، المادة 41.

دور فعال وتأثير كبير على القرار السياسي من خلال التحليلات والاستشارات والتوصيات المختلفة الموجهة للقادة السياسيين.

مطلب أول : دور مراكز البحوث والدراسات في تقييم السياسة العامة

حازت البحوث والدراسات المخصصة لدراسة القضايا العامة في الفترة الأخيرة على كثير من الاهتمام من قبل صناع السياسة العامة بالخصوص في الدول التي تقدر البحث وتؤمن بدوره في ترشيد تقييم السياسة العامة، والتنمية بشكل عام، ويرجع هذا التنامي في الاهتمام إلى العوامل التالية :

- كشف النقاب عن المعلومات بطرق علمية وجعلها ذات منفعة مستقبلية.
 - الحرص على الحياد والموضوعية في دراسة القضايا بإبعادها عن الحساسيات السياسية.
 - اعتبار الباحث مستشار يستأنس به لتشخيص مشاكل معينة¹.
- وبهذا تتعزز مكانة البحث في شد أزر الإدارة والسياسة لترقى بمستوى مسؤولياتها في عملية التغيير والتحديث الاجتماعي والاقتصادي وخلق الوسط السياسي الأمن، فللبحث أدورا متعددة وبارزة تبعا لتعدد مجالات السياسة العامة والأجهزة الحكومية.
- وللبحث دور هام في السياسة العامة بكل مجالاتها، ويزداد أهمية كلما توسعت اهتمامات السلطات العليا في مجال التنمية والبقاء، فالدول والحكومات تواجه تحديات كثيرة وسريعة سواء في بيئتها الداخلية أو الخارجية، والتي تتجاوز أحيانا قدرة علماء السياسة على

¹ السيد محمد فايز أسعيد " قضايا علم السياسة العام ، ط2، بيروت، دار الطليعة للطباعة، 1986، ص 82..

الدراسة والمتابعة والتحليل، والتي تتمثل في تأثير العولمة على الجوانب التي تشمل السلوك والوعي الفكري والحدث، وكذا التدفق الحر للمعلومات والبيانات والأفكار عبر وسائط معينة وبسرعة جنونية.

والملاحظ على الدول العربية وبما فيها الجزائر، تجاهلت اللجوء إلى العلماء والباحثين، مما انعكس سلبا على عملية تقييم السياسة العامة التي لازالت متخلفة وبالتالي بقيت تدور في حلقة مفرغة من المشاريع الفاشلة وهدر المال العام، فالمعاهد في هذه الدول موجودة بكثرة لكن البحث الفعال والمنسق منعدم.

مطلب ثاني : دور النقابات في تقييم السياسة العامة

تمثل الحركة النقابية النواة المركزية للمجتمع المدني، باعتبارها أكبر فضاء خارج هياكل الدولة ويمكن تعريفها على أنها جمعية تتشكل لأغراض المساومة الجماعية بشأن شروط العمل، ورعاية مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الضغط على الحكومات والهيئات التشريعية واللجوء إلى العمل السياسي في بعض الحالات¹.

ودستور الجزائر سنة 1996 كرس الحق النقابي كوسيلة للدفاع عن الحقوق، إذ جاء في نص المادة 56 منه : "الحق النقابي معترف به لجميع المواطنين، موضحا بذلك الفروق بين الجمعية والنقابة.

ويعد الاتحاد العام للعمال الجزائريين أول نقابة تأسست في الجزائر سنة 1956 على يد عيسات إيدير، والذي كان أول أمين عام لهذا التنظيم، وكان الهدف الأساسي لإنشائه دعم

¹ المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الإعلام ومهامه أثناء الثورة، الجزائر : دار القصبة للنشر، 2009، ص 65.

النضال السياسي من خلال إيجاد منابر عالمية لتدويل القضية الجزائرية وبعد الاستقلال بقيت الممثل للحركة النقابية المغيب والتي خلقت أزمة ثقة بين العمال والنقابة والدولة معا، والذي أحدثه الانفجار الذي دفع بالدولة إلى انتهاج سياسة التعددية¹.

فمنذ 1989 عرفت تعددية لنقابات مستقلة أو حرة عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وأولى هذه النقابات المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي سنة 1989 وبعدها ظهرت عدة نقابات في قطاعات مختلفة إذ وجدت حوالي أكثر من 350 نقابة مستقلة مع بداية 1989 لتتخصص في 28 منظمة نقابية مع بداية 1990، وهي عموما نقابات قطاعية مثل نقابة الصحة العمومية ومجلس التعليم الثانوي، إلا أنها أسقطت الاحتكار النقابي لاتحاد العمال الجزائريين². وتتمثل أهم هذه النقابات في :

- النقابة الاسلامية للعمل والحركة النقابية.

- النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية (سناياب).

- اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر.

- الاتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين³ (UNPA) .

- النقابات المهنية.

وبخصوص استشارة هاته النقابات حول صنع وتقييم السياسات العامة، وعلى الرغم من أن البرلمان الجزائري لا يتضمن لا في قانونه الداخلي ولا العضوي المنظم لأعماله إمكانية قانونية

¹ عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية ج6 القاهرة المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1996، ص 404.

² الجريدة الرسمية ، دستور 1996، المادة 56.

³ بهية أفتون " تطور الحركة النقابية في الجزائر من الأحادية إلى التعددية، مفكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2004.

لإشراك مؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها الجمعيات والنقابات بأي شكل، إلا أنه في بعض الحالات تشارك في عمل اللجان البرلمانية المتخصصة التي يغلب عليها الطابع الاجتماعي، مع استثناء المادة 43 من القانون الداخلي للمجلس الشعبي الوطني التي تسمح بالاستشارات التي تقوم بها المؤسسات الرسمية لممثلي المجتمع، كما هو الحال بالنسبة للجان المجلس الشعبي الوطني المختلفة أو حتى بعض الوزارات المكلفة بالشأن الاجتماعي (التضامن، الأسرة) أو تلك التي تعرف القطاعات المسيرة لها عمليات إصلاح كما هو الحال العدل، الصحة أو التربية، وهي وزارات التي تلجأ إلى طلب رأي الجمعيات الناشطة، عند إعدادها لملف النصوص القانونية الجديدة.

والاستشارة في الجزائر تتوقف عند حد الاستماع الشفوي خلال الاستقبال أو الاجتماعات التي تخصص لهذا الغرض، أو طلب ملاحظات مكتوبة في بعض الأحيان، ويتم تقديم وعود بأنها ستأخذ بعين الاعتبار عند صدور النصب القانوني أو مشروع الإصلاح، دون التأكد من مدى تحقيق هذه الوعود، دون إمكانية المراجعة في حالة عدم الوفاء بها أصلا، وهذا من جهة السلطة التشريعية كسلطة مخولة بصنع وتقييم السياسة العامة.

ومع إنفجار أحداث أكتوبر 1988 في الجزائر، والتغيرات الجذرية الحاصلة على مختلف المجالات، كان حتميا أيضا أن يمس التغيير قطاعا مهما هو قطاع الإعلام، حيث نصت المادة 39 من دستور 1989 على أن حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن¹.

¹ الجريدة الرسمية، دستور 1989، المادة 39.

كما ساهم دستور 89 أيضا الذي رسخ التعددية في ظهور الصحافة العربية، ويمكن الصحافة العمومية في نفس الوقت من فتح صفحاتها للنقاش واستدعاء الشخصيات السياسية المعارضة، وانعكس بذلك الانفتاح السياسي الذي جاء به هذا الدستور، على باقي المجالات بما فيها قطاع الإعلام والصحافة المستقلة خاصة أن الحكومة حاولت ضبط قانون من شأنه أن يشكل قطيعة مع الرقابة التي كانت ممارسة من قبل على الإعلام¹.

مطلب ثالث : تأثير وسائل الإعلام على تقييم السياسة العامة

الإعلام هو تزويد وترويج أكبر قدر ممكن من الحقائق ومن المعلومات والبيانات والإحصاءات والمعطيات الواضحة حول موضوع أو قضية هامة.

وعرفه الباحث العربي الدكتور سمير حسين بأنه : " كافة أوجه النشاطات² الاتصالية التي تستهدف تزويد الناس بكافة الحقائق والأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة عن القضايا والمواضيع والمشكلات ومجريات الأمور بموضوعية وبدون تحريف بما يؤدي إلى خلق أكبر درجة ممكنة من المعرفة والوعي والإدراك والإحاطة الشاملة لدى فئات الجمهور المتلقين للمادة الإعلامية بكافة الحقائق والمعلومات الموضوعية الصحيحة بما يسهم في تنوير الرأي العام وتكوين الرأي الصائب لدى الجمهور في الواقع والموضوعات والمشكلات المثارة والمطروحة"³.

فالسياسي يتحدث إلى الجمهور من خلال وسائل الإعلام لغرض إيصال رسالة محددة المقاصد إلى الجمهور، والإعلامي يراقب أعمال الحكومة وأساليب ممارسة السلطة، وكذلك

¹ نفس المصدر.

² سمير محمد حسين : دراسات في مناهج البحث العلمي، بحوث الإعلام، ط2، القاهرة : دار عالم الكتب للنشر، 2006، ص 75.

³ إبراهيم نوار: حرية الرأي والتعبير هي حجر الأساس للتحول الديمقراطي لها www.apfw.org

الأفراد الذين يشاركون في العملية السياسية من خلال وسائل الإعلام من أجل التعبير عن آرائهم اتجاه قضاياهم.

ويعتبر قانون حرية الإعلام والصحافة آلية أساسية لرصد حقوق الأفراد وحمايتهم، فهما بمثابة الضامن الوحيد لقهر أي مظهر من مظاهر الاستبداد أو الفساد.

كما تؤثر وسائل الإعلام في نشوء المشكلة من خلال تصويرها بأسلوب سياسي مناسب ويمتد دورها إلى وضع البرامج كأقصى تأثير يمكن أن تصل إليه، فالبرامج الحكومية تشمل السياسات المقترحة حول القضايا التي تحتل المراتب الأولى في الأجندة الحكومية.

خلاصة :

نستخلص أن تقييم السياسة العامة كان وراء بروزه وتبنيه في جل الشريعات عدة أسباب أهمها ضعف الرقابة البرلمانية ، ولهذا كان لابد من إيجاد آليات للقيام بهذه المهمة ، وكذا إسنادها لمؤسسات ذات طبيعة رقابية وخير دليل على ذلك هو جعل التقييم من اختصاص الحكومة بصفة مباشرة ، وبمساعدة عدة مؤسسات رقابية كالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES) .

وبخصوص تعاون المصادر الغير رسمية في الجزائر مع الدولة على تقييم السياسة العامة ، فإنه يكون على شكل اتفاق في الأهداف وأن لا يلحق التقييم الضرر بأي منهما ويتم التعاون بينهما عن طريق التنسيق الجيد والتشاور والتكيف ، على الرغم من ضعف البناء التحتي للمعلومات وتأخر الاهتمام بمصادرها إلا أن المعلومات تشهد في الجزائر تداولاً كبيراً

في الآونة الأخيرة ، كما أنها تعرف توظيف أكبر قدر من المعلومات المتوفرة لترشيد وتقييم السياسات العامة .

والجزائر من بين الدول التي قدمت ضمانات لإطلاق حرية الرأي والمنصوص عليه من خلال دساتيرها دون قيود ، وبالرغم من تميز الساحة الإعلامية في الجزائر بالتعددية والحرية والذي يعد مكسب ديمقراطي ثمين إلا أنها تظل ناقصة .

خاتمة

في ختام هذه الدراسة نلاحظ أن المعلومات احتلت الريادة من خلال مصادرها التي أنشأت للاستطلاع وتجميع المعلومات للسيطرة على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأمم .

كما أنها مقوم أساسي في عملية تقييم السياسة العامة، هذه الأخيرة التي تمثل القياس للتأكد من أن الأداء الفعلي للعمل يوافق معايير الأداء المحددة ويعتبر التقييم مطلب حتمي لكي تحقق السياسة أهدافها، وبشكل عام التقييم يتضمن السعي للتغيير والتحسين والصقل، كما أنه يزيد من تأثير الخدمات التي تقدمها السياسة للفئات المستفيدة، فتقييم المخرجات شيء ضروري بالنسبة لها حتى تتمكن من التأكد من أنها تساعد وتخدم فئاتها المستهدفة، ولتقليل نسبة الخطأ .

وبخصوص دور المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تلك الهيئة الحكومية التي تعمل على ترشيد عملية تقييم السياسة العامة في الجزائر، أن الوظيفة الاستشارية أصبحت أحد أبرز مقومات الدول الديمقراطية المعاصرة، لما تضطلع به من مهمة تنوير وإطلاع مقيمي السياسة العامة على أهم المعلومات المتعلقة بالسياسات المطلوب تقييمها .

وأصبحت تمثل مصدرا أساسيا للمعلومات من خلال تحليل الواقع من أجل تقديم رؤى مستقبلية للنهوض بواقع جديد مما يخدم الأهداف والمصالح العليا للدولة وفق مرجعيات أكاديمية راسخة بعيدا عن الارتجالية في الأداء والذي على أساسه عرفت هذه الهيئات بالخطوط الخلفية للنظام .

أما عن دور المصادر الغير رسمية والمتمثلة في مراكز البحوث والدراسات وكذا المنظمات النقابية التي تعتبر كقنوات اتصال فعالة بين مقيمي السياسة والمجتمع وما تنقله من رؤى حول المشاكل العامة ، بالإضافة إلى وسائل الإعلام إذ تعد عملية الاتصال السياسي من أخطر المصادر في الأنظمة الديمقراطية لما تقوم به من حشد للرأي العام وتوجيههم وتشكيل الرأي وتلفيفه حول القضايا العامة خاصة التي يتجاهلها مقيمي السياسة العامة، وكذلك لما تنقله من انشغالات وطموحات ومطالب ترشد عليها السياسات .

والحقيقة في الجزائر تبين لنا أنه رغم الدور المحوري الذي أعطي للمعلومات ومؤسسات جمعها من هيئات حكومية ومصادر غير رسمية في تقييم السياسة العامة إلا أنه في بعض الأحيان يكون تأثيرها محدودا ، لأن السياسة العامة الجزائرية (صنع وتقييم) ما هي إلا صورة ناطقة لتفضيلات النخبة الحاكمة والنخب الأخرى الموالية لها.

قائمة المصادر و المراجع

I. المراجع باللغة العربية :

أولا : المعاجم و القواميس :

1. الشابي، أحمد محمد. المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات و المعلومات. الرياض: دار المريخ، 1988.
2. الكيالي، عبد الوهاب. الموسوعة السياسية. ج.6. القاهرة: المؤسسة العربية المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1990.
3. خليفة، شعبان عبد العزيز. قاموس البنهاوي الموسوعي في مصطلحات المكتبات و المعلومات. القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، 1991.
4. عبد الفتاح، عبد الغفور. معجم مصطلحات المكتبات و المعلومات. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2000.

ثانيا : الكتب :

1. أبوزيد، مصطفى فهمي، حسين عثمان. الإدارة العامة. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2003.
1. أسعيد، محمد فايز. قضايا علم السياسة العام. ط 2. بيروت: دار الطليعة للطباعة، 1986.
2. الرزو، حسن مظفر. الفضاء المعلوماتي. ط 1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
3. السالمي، علاء، الكيلاني، عثمان و البياتي، هلال. أساسيات نظم المعلومات الإدارية. عمان: دار المناهج للنشر و التوزيع، 2006.
4. الشрман، زياد محمد. مقدمة في نظم المعلومات الإدارية MIS. ط 1. عمان: دار صفاء للنشر و التوزيع، 2004.

5. السايغي فيصل، أنظمة المعلومات، استخداماتها، فوائدها وتأثيرها على تنافسية المؤسسة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة باتنة، 2001، ص 58.
6. الصباغ، عماد عبد الوهاب. علم المعلومات Information Science. عمان: دار ثقافة للنشر و التوزيع، 2004.
7. القريوتي محمد قاسم، رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 01، 2006، ص.ص 289، 290.
8. الكبيسي، صلاح الدين. إدارة المعرفة. مراجعة: سعد زناد المحياوي. القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005.
9. الوردى، زكي حسين ، المالكي، جميل لازم. المعلومات و المجتمع. ط 1. عمان: مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، 2006.
10. بدر، أحمد. علم المعلومات و المكتبات دراسات في النظرية و الارتباطات الموضوعية. القاهرة: دار غريب، 1996.
11. بدر، عادل فهمي. بنوك المعلومات و أثرها على التنمية الشاملة -المنظمة العربية للعلوم الإدارية-. عمان: شركة الشرق الأوسط للطباعة، 1986.
12. بطرس، أنطوان. المعلوماتية على مشارف القرن الحادي و العشرون. بيروت: مكتبة لبنان، 1998.
13. حديد، محمد موفق. الإدارة العامة -هيكله الأجهزة و صنع السياسات و تنفيذ البرامج الحكومية-. ط 1. عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع، 2000.
14. حسين، سمير محمد . دراسات في مناهج البحث العلمي : بحوث الإعلام. ط 2. القاهرة: دار عالم الكتب للنشر، 2006.
15. ديبونز، أنتوني. علم المعلومات و التكامل المعرفي. تعريب و إضافة : محمد فتحي عبد الهادي. القاهرة: دار قباء، 1998.
16. سالم، صلاح. تكنولوجيا المعلومات و الأمن القومي للمجتمع. ط 1. القاهرة: عين للدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية، 2003.
17. صابر، محمد عبد العليم. نظم المعلومات الإدارية. ط 1. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007.

18. عبد الهادي، محمد فتحي. مجتمع المعلومات بين النظرية و التطبيق. ط 1. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2007.
19. علي، نبيل. العرب و عصر المعلومات. ط 1. الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، 1994.
20. غراب، كامل السيد، حجازي فادية محمد . نظم المعلومات الإدارية -مدخل تحليلي-. ط 1. الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1998.
21. قاسم، حشمت. مدخل لدراسة المكتبات و علم المعلومات. القاهرة: دار غريب، 1990.
22. مبارك، صلاح الدين عبد المنعم. اقتصاديات نظم المعلومات المحابية و الإدارية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2001.
23. ملوخية، أحمد فوزي. نظم المعلومات الإدارية. الإسكندرية: مؤسسة حورس الدولية للنشر، 2006.
24. ولفرد، لانكستر. نظم استرجاع المعلومات. ترجمة: حشمت قاسم. القاهرة: مكتب غريب، 1981.
25. ياغي عبد الفتاح، السياسات العامة (النظرية والتطبيق)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات القاهرة.

ثالثا : المجالات :

- صديق حسين ، تقويم الأداء في المؤسسات الاجتماعية - مجلة جامعة دمشق - مجلد 28 ، العدد 01، 2012.

رابعا : الدساتير و القوانين :

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 93-225 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، المتضمن إنشاء مجلس وطني اقتصادي و اجتماعي، الجريدة الرسمية، العدد 64 الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993.

خامسا : المؤتمرات و الندوات و الملتقيات :

1. المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954. "الإعلام و مهامه أثناء الثورة". الجزائر: دار القصة للنشر، 2009.

سادسا : الأعمال غير المنشورة :

1. أوقنون، بهية. " تطور الحركة النقابية في الجزائر من الأحادية إلى التعددية "، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2004.
2. زيدان جمال، محاضرة تقييم و تقويم السياسة العامة (السنة الأولى ماستر)، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة د. مولاي الطاهر بسعيدة.
3. زين العابدين، معو. " المعلومات كآلية لرسم السياسات العامة في الجزائر ". مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2009.

II. المراجع باللغة الأجنبية :

1. Jacque Melese, approche systémiques des organisations, les éditions d'organisation, Paris, 1992.

IV. المراجع الكترونية :

1. إبراهيم نوار. " حرية الرأي و التعبير هي حجر الأساس للتحول الديمقراطي ".

<http://www.apfw.org/indesc.ascp?fname=neus%Carabic%13140htm>

4. هشام كريكش، عبد الوهاب حلو، حرية الإعلام في الجزائر من خلال القوانين والتشريعات،

<http://alredwan.jeeran.com/bohuthi3lamia/archive/2006/5/51744.html>

<http://www.alyaseer.net/vb/showthread.php?t=16536> .1

[/http://www.cnes.dz](http://www.cnes.dz) .2

الفهرس

أ-ي مقدمة
12 فصل أول : الإطار المفاهيمي للمعلومات
14 مبحث أول : الإطار المفاهيمي للمعلومات
14 أولا : مفاهيم أساسية حول المعلومة وعلم المعلومات
15 ثانيا : المعنى اللغوي
17 ثالثا : المعنى الإصطلاحي للمعلومات
20 رابعا : علم المعلومات
22 مطلب ثاني : خصائص وأهمية المعلومات
22 أولا : خصائص المعلومات من حيث طبيعتها
23 ثانيا : خصائص المعلومات من منظور الحداثة
24 ثالثا : أهمية المعلومات
26 مطلب ثالث : خصائص نظم المعلومات
27 أولا : أهمية نظم المعلومات
28 مبحث ثاني : ماهية تقييم السياسات العامة
29 مطلب أول : مفهوم تقييم السياسات العامة
30 أولا : المفهوم اللغوي والإصطلاحي
31 ثانيا : معايير التقييم
32 مطلب ثاني : دوافع ومستويات تقييم السياسة العامة
33 أولا : دوافع تقييم السياسة العامة
34 ثانيا : مستويات التقييم
36 ثالثا : أساليب تقييم السياسة العامة
37 مطلب ثالث : العوامل المؤثرة في تقييم السياسة العامة

38أولاً : المؤثرات الكمية.....
38ثانياً : المؤثرات الكيفية.....
39مطلب رابع : مراحل وأنواع التقييم.....
39أولاً : مراحل التقييم.....
40ثانياً : أنواع التقييم.....
42ثالثاً : الأطراف الرسمية.....
46خلاصة.....
48	فصل ثاني: دور المصادر الرسمية وغير الرسمية في تقييم السياسة العامة في الجزائر.....
49مبحث أول : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.....
52مطلب أول : الطبيعة القانونية للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.....
52أولاً : مهام المجلس.....
53ثانياً : تشكيلة المجلس.....
53مطلب ثاني : تنظيم المجلس.....
53أولاً : الرئيس.....
55ثانياً : اللجان الدائمة.....
59ثالثاً : اللجان المؤقتة.....
61مطلب ثالث : آليات عمل المجلس.....
61أولاً : الإخطار الذاتي.....
63ثانياً : الإخطار الإجباري.....
64مطلب رابع : الدور الاستشاري للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في تقييم السياسة العامة في الجزائر.....
65أولاً : وسائل إيصال المعلومة لمقيمي السياسة العامة.....

67مبحث ثاني : المصادر الغير رسمية.....
68مطلب أول : دور مراكز البحوث الدراسات في تقييم السياسة العامة.....
69مطلب ثاني : دور النقابات في تقييم السياسة العامة في الجزائر.....
72مطلب ثالث : تأثير وسائل الإعلام على تقييم السياسة العامة في الجزائر.....
74 خلاصة
76 خاتمة.....
78 قائمة المراجع.....
84 فهرس.....

ملاحق.